


جــــــــــــامعـــــــــــــة عبــــــد

الحميـــــــــد بـــــن بـــــاديـــــــــس

كليـــــــة الحقوق والعلوم السيـــاسيـــــة

قســــــــــم العلـــــــوم السيـــــــاسيـــــــة

التحــول السيــاسي في الجــزائــر 1989-2016

واقع وآفاق

مذكرة تخرج مقدمـــة لـنيل شهادة ماستر في الـعلـــوم الـسياسيـــة

تخصص حكومات مقارنة

إعداد الطالبة: إشراف الدكتور:

إيدير خديجة *بوغازي عبد القادر*

السنـــة الجـامعيـــة:

2018-2017

شكر
وتقدير

« من لا يشكر الناس لا يشكر الله»

بعد إتمام هذه المذكرة أتقدم
بالشكر الجزيل إلى أستاذي المحترم
الدكتور*بوغازي عبد القادر*
لإشرافه على عملي طيلة هذه الفترة،
كما أوجه شكري للأساتذة أعضاء اللجنة
لمناقشتهم المذكرة
كل الشكر والعرفان
لكل من ساعدني في تقديم هذا العمل
على رأسهم عائلتي

إهــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

أفراد عائلتي

أساتذتي جميعا على رأسهم الأستاذ الدكتور بوغازي عبد القادر

إلى كافة طلبة العلوم السياسية

خاصة زملائي في تخصص الحكومات المقارنة

مقدمة

مقـــــــــــــــدمـــــــــــــــــــة

أصبحت السياسة تزخر بالعديد من المفاهيم التي تترجم حالة أي نظام كالتعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ..من أهم الانشغالات ، وكل يسعى لتصور النهج أو الطريقة التي ترفع من شأنه أو تغير وضعيته وواقعه مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأ فيها هذا النظام أو مراعاة معتقدات وثقافات البيئة الجديدة التي يحاولون خلق سياسة مناسبة فيها خاصة في دول العالم الثالث والدول العربية بالأخص، ورغم أن التحولات السياسية ليست غريبة عن المجتمعات العربية باعتبار هذه الأخيرة أولوية حتى في ديانتهم أين انتهجوا على مر الوقت سياسات واضحة تناسب كل عصر وكل ثقافة، لكن الإبهام يبقى على المستوى التطبيقي بمعنى كيفية تبّنى النظام للتحولات السياسية التي تناسبه.

يساهم التحول السياسي بشكل حيوي في الحفاظ على بقاء الدولة الحديثة القائمة على البنى المؤسسية الفعالة والأطر القانونية والدستورية الملائمة في ظل ديناميكيات التغير والتطور والإصلاح، خاصة بعد ظهور أحداث الربيع العربي الذي ساهم بشكل كبير في تعديل سياسات دول، اصلاح أنظمة سياسية وتغيير أنظمة قائمة والجزائر كجزء من الوجود السياسي العالمي تتأثر بالمتغيرات العالمية وكان لها السبق في انتهاج سياسات التحول السياسي والإصلاح، كرد فعل عن حقبة نظام الحزب الواحد والانغلاق السياسي المتسم بانعدام حرية الرأي، بعد أن كشفت التطورات الداخلية عن تدهور الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وأصبح النظام يعيش مع المجتمع في أزمة شاملة ما فتئت تتفاقم

يوما بعد يوم، مما حتّم على النظام السياسي والنخبة الحاكمة البحث لإيجاد حلول للازمات العنيفة التي يمر بها المجتمع الجزائري، وذلك ما حصل فعلاً وتحت تأثير البيئتين الداخلية والدولية من خلال إقرار دستور 1989 م وما جاء به من تعديلات وإصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية، فكان الانتقال من نظام الحكم باسم الحزب الواحد في إطار الإيديولوجية الاشتراكية إلى نظام ديمقراطي تعددي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للرقي بالمجتمع وبناء دولة على أسس ديمقراطية تسمح للجميع بالمشاركة في صنع القرارات التي تخدم المصلحة العامة، فهي سائرة على مسار التنمية السياسية وتجسد ذلك جليا منذ الفترة 1989 م، من خلال تعديل دستوري يسمح بالتعددية الحزبية، وحرية الإعلام والفصل بين السلطات وغيره من المظاهر، ولهذا خصصنا هذه الدراسة للوقوف على مختلف الآليات والمراحل التي مرت بها الجزائر في تجربة التحول السياسي.

أولاً :أهمية الدراسة:

إن النقلة النّوعية التي شهدها النظام السياسي الجزائر منذ إقرار دستور 1989 م ساهمت في تكريس العديد من المبادئ الديمقراطية والتي من أهمها التعددية السياسية، والخروج من ثقافة الانغلاق فكان علينا البحث والتحليل في ثنايا الدراسة لما تكتسبه هذه الأخيرة من أهمية فبإقرار دستور 1989 م تم الإعلان عن تعددية سياسية وهذا ما أفرز مشاركة سياسية فعالة بالإضافة إلى الأدوار المهمة التي كان يؤديها المجتمع المدني بوصفه دافعا لتحقيق الديمقراطية وتحقيق تحول سياسي واضح

ثانيا :أهداف الدراسة:

هناك أهداف عديدة أهمها:

1 -رصد و بيان مفهوم التحول السياسي، وتحديد عوامله.

2 -تفسير ظاهرة التحول السياسي في الجزائر وعوامل حدوثه وذلك بتحديد أسبابه ودوافع وقوعه وإبراز أهم نتائجه.

ثالثًا :أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا للموضوع يرجع إلى سببين مترابطين ومتكاملين مع بعضهما هما:

1-الدوافع الذاتية :يتمّثل في كونه أهم المواضيع التي تشغل الاهتمامات ،يمّثل هذا الموضوع تقرير لأحداث واقعية كثيرة ومتنوعة

2-الدوافع الموضوعية :اختيار هذا الموضوع يعود إلى كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا في صميم العلوم السياسية، بالإضافة إلى أّنه حديث الساعة خاصةً وأن معظم الدول العربية عرفت تغييرات مهمة قصد الإطاحة بالنظم السياسية، تناولت الدراسة تحديد مفهوم التحول السياسي وآلياته ودوافعه ورصد حالة الجزائر كواقع وأفاق لهذه النظريات

رابعا :أدبيات الدراسة:

يمكننا سرد بعض الإسهامات الفكرية في مجال التحول السياسي، بحيث تباينت من مرجع لآخر، وهذا ما يدلّ على أنّه هناك تراكم أكاديمي حول ما يخص الموضوع

خامسا :الإشكالية والفرضيات:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التحول السياسي في الجزائر الواقع الذي دفع الجزائر لتطبيق التحول السياسي ثورة على أوضاع معينة وصولا لآفاق هذا التحول ورغبة في تحقيق استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي يشارك فيه جميع الفاعلين وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية التالية:

***إلى أي مدى اتضحت معالم عملية التحول السياسي الجزائر منذ سنة 1989 ؟**

وتحت هذه الإشكالية تندرج بعض التساؤلات الفرعية وهي:

ما المقصود بالتحول السياسي ؟

ماهي مظاهر التحول السياسي الذي شهدته الجزائر؟

ما هي الأبعاد والخلفيات الكامنة وراء التحول السياسي ؟

سادسا :فرضيات الدراسة:

حتّى تسهل الإجابة على الإشكالية و إجلاء الغموض عنها وضعنا الفرضيات التالية:

أ -/**الفرضية الرئيسية:** ترتكز هذه الدراسة على الفرضية التالية:

لعبت التغيرات التي طرأت على بيئة النظام السياسي الجزائري دورا بالغ الأهمية

في وصول النظام السياسي الجزائري إلى الحالة الراهنة.

ب -/الفرضيات الثانوية:

1 -كلما زادت رشادة التحول السياسي ازدادت فعالية النظام السياسي

2 -التحولات السياسية هي انتقال نوعي في طبيعة النظام وآليات عمله ناجم

عن مبادرة تقوم بها جماعات تكون لها مصلحة في التغيير

من المهم في البداية الإشارة إلى أن فترة هذه الدراسة بداية من سنة 1989 م هي الفترة

التي تزامنت مع أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل مباشر في النظام

السياسي الجزائري، تهدف إشكالية هذه الدراسة إلى صياغة أهم المراحل التي مرت بها

الجزائر في تحقيق التحول السياسي.

سابعا :منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع المتشعبة والمركبة من معطيات سياسية، اقتصادية واجتماعية،

ومن ثمة من الصعب دراستها من خلال منهج واحد، ولهذا استعنا بمجموعة من المناهج

والاقترابات المتمثلة في:

1 -**المنهج الوصفي التحليلي** :تم استخدام هذا المنهج في الجانب النظري للدراسة

المتمثل في التحول السياسي في الجزائر

2 -**منهج دراسة الحالة:** وهذا المنهج في الدراسات السياسية يقوم على الدراسة المعمقة للكيان السياسي وذلك بالتركيز على الأدوار أو الفاعلين أو التركيز على العمليات وموضوعنا يركز على التعمق في دراسة التحولات السياسية التي شهدها النظام وذلك بالبحث عن الظروف والعوامل(الخلفيات) التي ساهمت في تبني هذا المفهوم.

3 -منهج تحليل مضمون: يأتي تطبيقه واضحا على مجمل النصوص والقوانين المختلفة التي استندنا عليها في هذه الدساتير (دستور 1989-دستور 1996-تعديل دستور 2008 و2012)

أما بشان الاقترابات فقد تم الاعتماد على:

الاقتراب النسقي : نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الإستعانة بالإقتراب النسقي من أجل فهم وتوضيح علاقة النظام السياسي بمحيطه وتفسير عملية الإنتقال من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية للتكيف مع متغيرات ومتطلبات البيئة الدولية، وكذا تفسير تفاعلها داخل المجتمع.

ثامنًا :خطة البحث:

حاولنا الإجابة على الإشكالية من خلال ثلاثة فصول ومقدمة و خاتمة يمكننا عرضها فيما يلي:

في الفصل الأول :جاء هذا الفصل كإطار نظري مفاهيمي لموضوع الدراسة (التحول السياسي) والمفاهيم المرتبطة به

في الفصل الثاني :اقتربنا أكثر من الموضوع وذلك من خلال دراسة التحول السياسي في الجزائر والتعرض لأسبابه الداخلية والخارجية، والتعددية كمفهوم للانتقال الديمقراطي مع التركيز على أحداث أكتوبر 1988 م وما خلّفته على مستوى النظام والمجتمع، وعلى إثر هذه الانتفاضة العنيفة شهدت الجزائر إصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي والإداري وإقراره دستور 1989 م كان بمثابة حجر الأساس لبداية التحول السياسي.

تاسعا :حدود الدراسة

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول التحول السياسي في الجزائر، وهنا يتعدد الإطار المكاني، أما الإطار الزماني هو الآخر محدود 1989 م إلى غاية ما بعد الربيع العربي.

عاشرا :صعوبات الدراسة:

واجهت صعوبات كثيرة أثناء إعداد البحث وهي كما يلي:

1-قلّة الأدبيات المرتبطة بموضوعنا لاسيما المتخصصة منها.

2-يوجد خلط فيما يتعلّق بالمفاهيم، كأن يشار للتحول السياسي أحيانًا بالتحول الديمقراطي وأحيانًا أخرى بالتحول الليبرالي.

خطـــــــــة البحـــــــث

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحول السياسي .

المبحث الأول : مفهوم التحول السياسي .

المطلب الأول: تعريف التحول السياسي .

المطلب الثاني:عوامل التحول السياسي .

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي.

المطلب الأول: تحول السياسي ومفاهيم التغيير الاجتماعي .

المطلب الثاني: علاقة التحول السياسي بالاصلاح السياسي .

الفصل الثاني: معالم التحول السياسي في الجزائر منذ 1989 .

المبحث الاول : عوامل التحول السياسي في الجزائر .

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول السياسي في الجزائر.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول السياسي في الجزائر .

المبحث الثاني: آليات ومظاهر التحول السياسي .

المطلب الأول : أحداث أكتوبر 1989م.

المطلب الثاني: انعكاسات أحداث أكتوبر على النظام السياسي في الجزائر

المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية وإقرار التعددية دستور 1989.

المطلب الرابع : إصلاحات الاقتصادية والإدارية .

المبحث الثالث: واقع التحول السياسي في الجزائر بعد أحدث 2011 م.

المطلب الأول: احتجاجات يناير 2011 في الجزائر .

المطلب الثاني: التعديل الدستوري الجديد 2016.

الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحول السياسي

الفصل الأول: الإطار النظري التحول السياسي

المبحث الأول: مفهوم التحول السياسي

يعتبر مفهوم التحول السياسي من المفاهيم التي شغلت كل أطياف المجتمع السياسي، وجعلت كل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة، كون فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية.

فالتحول السياسي أصبح الرقم الصعب والأول في سلم المعايير السياسية، علوا على تربعه على رأس المطالب الاجتماعية، ويتمثل التحول السياسي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: تعريف التحول السياسي[1]

مصطلح التحول يرمز إلى التغيير في قولنا * حول الشيء* أو *غيره* أو*نقله* أي أن التحول هو الانتقال من حال إلى آخر أو الانصراف عن شيء إلى شيء آخر.

وعليه التحول السياسي يعرفه البعض كعملية انتقال للمجتمعات تدريجيا عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها، من خلال عمليات وإجراءات متعددة ترتبط بطبيعة الأحزاب وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية. وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام آخر بديل.

---

[1] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر(دار الكتاب الحديث،الجزائر، 2010) ص 7

الفصل الأول: الإطار النظري التحول السياسي

إن التحول السياسي هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر وفق حركية غير مضبوطة مما يجعل عملية التحول مفتوحة على كل الاحتمالات.

- يعرف كل من غلير مواودونيل وشم ديقر التحول السياسي بالفترة التي تعقب الانقسام والصراع داخل بنية النظام، حيث يقضي الوضع إلى إعادة توزيع الموارد العامة وتؤدي حدة المواجهات والمجادلات إلى إنتاج قواعد سياسية جديدة.
- ويعرف هاري أكستاين التحول السياسي بكونه عملية استعمال الضغط والقوة لإعادة هندسة البني السياسية والاجتماعية هندسة جوهرية راديكالية.
- أما الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله فتعتبره نتاج للمواجهات وصراعات الفواعل القوى المتضادة، والتي تتعاقب تاريخيا مثلا كقوى الوحدة ضد قوى التجزئة، قوى التغير ضد قوى الثبات وقوى اليسار ضد قوى اليمين.
- في نفس السياق يذهب لاري دياموند إلى القول أن التحول السياسي هو الانتقال إلى نظام حكم يتمكن فيه المواطنون من اختيار حكامهم أو ممثليهم، كما يتمكنون من تغييرهم بطريقة منتظمة بواسطة انتخابات حرة ونزيهة.[2]

[2] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص08-09

الفصل الأول: الإطار النظري التحول السياسي

-يعرف البعض التحول السياسي بالثورة السياسية بيضاء، وهذه الأخيرة مصطلح يصف التغيير الجذري في قمة الهرم، السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

-يعرف محمد عابد الجابري التحول السياسي بالعملية التي تحدث انقلاب تاريخي، فالديمقراطية هي انقلاب تاريخي على صعيد الفكر والمعتقد وانقلاب في الوعي.

-التحول أو الانتقال السياسي يعني في عمقه وشموليته التغيير الجذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، وتنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة ، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام.

إن التحول السياسي في الأساس هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، قد يكون سلمي على شكل ثورة سياسية بيضاء، أو عنيف حينما يتعذر تحقيقه بالطرق السلمية.

أما من حيث الدرجة فقد يكون جزئيا أو شاملا حينما لا يكتفي بإجراء بعض التعديلات السياسية والاقتصادية على النظام السياسي القائم.

الفصل الأول: الإطار النظري التحول السياسي

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف الموضحة للتحول السياسي تختلف باختلاف المفكر وما يركز عليه من متغيرات للتعبير عن عملية التحول السياسي. فقد اختلف الباحثون حول إعطاء تعريف دقيق لِ "التحول السياسي" ومرد ذلك يعود إلى السياق التاريخي أو الظروف السائدة من جهة[3] وإلى اختلاف الجوانب التي يرمز إليها، والزوايا التي ينظر منها كل باحث للمفهوم.

ويمكن تصنيف التعريفات إلى مجموعتين رئيستين:

الأولى، تعرف التحول السياسي " كسلوك"، والثانية، تعرفه "كأسلوب".

1 – **التحول السياسي كسلوك** : تنظر هذه المجموعة إلى التحول السياسي كسلوك سياسي جديد يجري انتهاجه في دولة ما أو مجتمع ما، ويقضي بالانتقال من وضع الى آخر، فالتحول السياسي – من وجهة نظر محمد عابد الجابري– هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ومن الفقر إلى الغنى، ومن "خشونة البداوة" إلى "رقة الحضارة"، وحسب تعبير ابن خلدون – وتغيير الولاء للشخص أو للحزب، واستبدال غطاء إيديولوجي بآخر، بلباس آخر.... كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات.

[3] صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة –المؤسسات- الاقتصاد والسياسة والايدولوجيا ،(دار الكتاب الحديث، الجزائر ،2013) ص 32

فالتحول السياسي بناء على ما جاء في معجم العبارات السياسية الحديثة السالف الذكر هو تحول من مواقف سياسية ماضية،

وقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن مبدأ الحياد والعزلة في سياستها الخارجية، بعد أن أدركت أن مصلحتها تقتضي الخروج من قوقعتها، والسعي في المقابل إلى التدخل خارج حدودها، أسوة بنظرائها الأوروبيين، لامتلاك المزيد من نقاط نفوذ

2 - **التحول السياسي كأسلوب**[4]: تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء. والثورة البيضاء كما هو معروف مصطلح يطلق مجازا لوصف التغيير الجذري في سدة الحكم وفي قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية، أي دون إراقة الدماء، وتعد الثورة السياسية البيضاء أسلوبا مناقضا للثورة الدموية الحمراء. ويرجع السبب في حصول التغيير الثوري سلميا إلى استسلام السلطة أو النخبة الحاكمة وتنازلها عن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة، بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع، وعدم قدرتها على احتواء أنصار المقاومة . فقد وصف هورويتز في كتاب نشر له عام 1973 أن التحول

[4] صالح بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 33-34

السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية تأتي كرد فعل عن التململ، الانشقاق والتذمر، وتقوم بها قوى اجتماعية داخلية، لكنه لم يحدد طبيعة هذه القوى والمطالب التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الثاني: عوامل التحول السياسي[5]

تضافرت الجهود منذ أواخر الثمانينيات إلى الوقت الحاضر من أجل النهوض بالأنظمة من خلال الإقبال على التحولات السياسية حتى لا تبقى بعيدة عما يجري حولها ما جعل هذه التحولات تساهم فيها عدة عوامل داخلية وخارجية مهدت لانطلاق مسار التحول السياسي.

1 - الأسباب الداخلية: قد نجملها فيما يلي:

- انهيار شرعية النظام السلطوي: تعتبر شرعية النظام الحاكم في مدى قبول المواطنين به، حيث يرى ماكس فيبر أن شرعية النظام الحاكم تكون عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأنه يستحق التأييد، في حالة عدم الرضي أو غياب التأييد لهذه المؤسسات تخلق لدينا أزمة شرعية أساسها دستوري وعدم تمكين النظام السياسي من استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع،

[5] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، طبعة 2 (مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، 2008) الصفحة 121-122

كظهور فئات جديدة لم تتوفر لها فرص المشاركة السياسية بالإضافة إلى ضعف دور ومكانة المؤسسة البرلمانية في النظام السياسي ما يترتب عنه انهيار شرعية النظام السلطوي.

- الأزمات الاقتصادية: تحدث الأزمات الاقتصادية أزمة شرعية للنظام وتؤثر في الاستقرار السياسي، وهو ما يدفع النظام نحو التحول الديمقراطي.
- تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني: تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني يدفع إلى التغيير والتحول بسبب الضغوط التي تمارسها فواعله، مما يؤدي إلى زعزعة مركز الأنظمة السلطوية خاصة على المستوى الاجتماعي والتنموي.

2- الأسباب الخارجية: شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بما أسفرت عنه من ظروف عالمية وبروز ملامح نظام عالمي جديد أمام انهيار الأنظمة الديكتاتورية دافعا لإحداث النقلة السياسية، تحت ضغط هذا النظام الذي فرض نفسه كحضارة عالمية للعالم ككل، بمشاركة المؤسسات دولية خاصة المالية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من جهة والقوى المهيمنة العالمية من جهة أخرى التي تفرض على الدول المستفيدة منها توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضعت لذلك خطط ومشاريع لتحقيق

التحول الديمقراطي، زيادة على الضغط الذي تخلقه تجارب الدول السباقة في التحول الديمقراطي على الدول الأخرى.[6]

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي

المطلب الأول: التحول السياسي ومفاهيم التغيير الاجتماعي

1/ تعريف الحركة الاحتجاجية : تعرف الحركة الاحتجاجية أو الحركة التظاهرية على أنها تعبير عن رفض إما بالعبارات أو بالأفعال بحدث ما أو سياسات أو وضعيات .فمحتجون يستطيعون اخذ مختلف الأشكال من متظاهر كشخص فردي إلى مظاهرات حاشدة فالمتظاهرين يمكنهم تنظيم أنفسهم بصفة جماعية، وهذا لإيصال صوتهم ومحاولة التأثير عن الحكومة وسياسته، فالمتظاهرين أو المحتجين يستطيعون أن يكونوا منظمة في إطار سلمي وهذا للوصول إلى أهدافه، أي بمسيرات ومظاهرات سلمية وبدون أن تتجاهل أساليب المظاهرات إلا وهي القوة والضغط أو القناع لتحقيق أهدافها، ونستطيع القول بأن مظاهرات والمسيرات السلمية تصنف ضمن قائمة المظهرات المدنية، فالمتظاهرين أو المحتجين لهم أشكال مختلفة ومتعددة وأغلب الأحيان تقابلها الدولة بالقوة والقمع ،وتعرف الحركات الاحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الاعتراض ،تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون لتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم .[7]

---

[6] خميس حزام والي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 125-126

بمعنى أنها سلسلة من الأفعال التي يقوم بها الأشخاص من الجماعات وطبقات الاجتماعية من أجل تحقيق غايات خاصة وأهداف معينة.

2/ تعريف الثورة:

لغة : تعني الهيج وهي فعل ثار، وثار الشيء بمعنى هاج ، وعرفها آخرون بأنها تعني الهيجان وظهور وانتشار .[8]

اصطلاحا: هي تغيرات فجائية وجدرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم التغيير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحبة له بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم آخر .[9]

وتعريف الثورة الأدبيات السياسية والاجتماعية لأنها حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب وأدواته الجيش والأحزاب السياسية...الخروج على الوضع السياسي الرهان، بهدف تغييره باندفاع يحركه الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، أو هي الفعل الذي يحدث تغييرا شاملا وجدري في المجتمع على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديدة يستجيب إلى الأهداف التي من اجلها قام الشعب بثورته.[10]

---

[7]ربيع ،وهبة، الحركات الاحتجاجية تجارب ورؤى، القاهرة كالمنتدى العربي للدراسات ،انظر إلى:
http//www.goodreads.com/books/shwo .03/02/2017.15.40.

[8]نظام بركات ،وخالد شنيكات، التحولات والتغييرات في الوطن العربي (الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي) المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية ،عمان بتاريخ 10-2013/06/11، ص71.

[9]عبد الوهاب ،الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية ،ج1،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979،ص870.

[10]خالد عليوي ، العرداوي، الربيع العربي ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية: للمشاركة في الندوة الموسومة (تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي) ،جامعة كربلاء: كلية الحقوق،2003،ص01

وتعرف الثورة بأنها : مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلي تغييرات جدرية في الوقع السياسي والاجتماعي للشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق وعلى مدى طويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب التأثير في إعادة التوزيع الثروات والسلطات السياسية ويصر العديد من العلماء الاجتماع على تعريف الثورة على أنها عبارة عن تغيير شامل جدري في توزيع المصادر الثروة وعمليات الإنتاج في المجتمع.[11]

والمعنى الإجمالي للثورة هو أنها تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية السياسة قائمة لا تعرف بها وتستبدلها بشرعية جديدة.[12]

ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وإلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وإلى حين يهدف التحرر من الاضطهاد إلى تكوين الحرية، إن روح الثورية في القرون الأخيرة، أي التوق إلى التحرر وإلى بناء بيت جديد يمكن أن تستوطنه الحرية، هي روح لا مثيل لها في تاريخ سابق بأسره.[13]

---

[11] توفيق المديني والآخرون الربيع العربي إلى أين ؟أفق جديدة للتغيير الديمقراطي ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011، ص127-128

[12]عزمي بشارة ،في الثورة والقابلية للثورة ،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص29.

[13]مصطفى محسن، بيان في الثورة (هوامش سوسيولوجي على متن الربيع العربي) بيروت :دار الأمان، 2012 ،ص173.

3/ تعريف التمرد: تختلف الثورة عن التمرد، فهذا الأخير يهدف إلى تغيير، ولكنه تغيير جزئي لا يتجاوز الوضع الراهن، وهو يتم في حدود الوسط ولا يملك إرادة التغيير، ذلك أن إرادة تغيير المجاوزة ليست إرادة فردية ولكنها إرادة قوى عريضة من الشعب.

أما الثورة فهي فعل شامل وجماعي لا تتحقق بعمل فردي وهي تعبر عن حركة الغالبية من الناس لتفرض إرادتها على التقدم الاجتماعي وإذا ألتفت إليها الوسط تجاوزته وهي أشمل وأعم من التمرد، وإذا ألتف إليه الوسط توقف وهو كرد فعل جزء من حركة الأشياء في سبيل الحركة العامة ولكن عمل سلبي قد يؤدي إلى تصفية عناصر الثورة .

ويعلق الدكتور حسن شحاتة عل التمرد قائلا انه إذا نجح القائمون لتدبير التغير الاجتماعي ثم أعمالهم ثورة، لكن إذا فشل بسبب من الأسباب فإنهم في العادة يقدمون إلى المحاكمة من هيئات التي ثاروا عليها، ويسمى عملهم عصيانا وتمردا.[14]

4/ مفهوم الربيع العربي: إن الغرب هو أول من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءا بتونس بداية العام2010 ،حيث كانت صحيفة الاندنبدنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف أيضا هي بثورات

---

[14] رشوان حسين عبد الحميد احمد ،ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية ،الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 2014،ص22-24 .

الربيع الأوروبي، واستخدام مصطلح ربيع براغ لتعبير انتفاضة الشعب الجيكوسلوفاكي عام 1965 .[15]

ويقول حسن محمد الزين أن أول من أستخدم مصطلح الربيع العربي الباحث والأكاديمي مارك لينش بمقالة له في مجلة سياسية خارجية forgien Policy

بتاريخ لافت جدا وهو 6 كانون الثاني عام 2011 بعد أقل من أسبوع على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس وقبل سقوط نظام بن علي واتضاح المشهد، المقالة تحت عنوان " الربيع العربي الأوبامي " وهو عنوان لافت أيضا في دلالته وتحليله الإستشرافي، وقد ربط مارك لينش بين الربيع العربي. وأحداث 2005م التي بدأت مع تصاعد التجمعات والتظاهرات التي قامت بها حركة 14 آذار اللبنانية لإسقاط النظام السوري في عهد جورج بوش.[16]

وقد أشار البعض أن المقصود بالربيع العربي هو الثروات سلمية التي حملت الزهور في وجه الأنظمة لتثمر في النهاية حرية وديمقراطية.

1_ الربيع العربي له اصل أوربي يستحضر بينه وبين ربيع الأوطان 1948م، ربيع براغ 1968م ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات و بعد سقوط الشيوعية عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية العلمانية إلى الإطاحة بالأنظمة المستبدة حكمت لعقود .

---

[15]مصلح حضر، الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي ،عمان الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014 ،ص185.

[16]حسن محمد ،الزين الربيع العربي (اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير) بيروت :دار القلم الجديد 2013،ص59.

2_ قيل بأنه تم استخدام مصطلح الربيع العربي لأول مرة (ربيع الأمم) أو (ربيع الشعوب) للإشارة إلى الثورات الأوربية في 1948,وقد أستخدم لوصف سلسلة من الإصلاحات التي اتخذت في الفترة 1966-1968 في تشيكوسلوفاكيا التي ألفها في الوقت لاحق الغزو السوفياتي للبلاد في أغسطس 1968م

3_ كما ينسب الربيع العربي بمفهوم التحرر من القيود الحياة الغير محبوبة أو العمل الغير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي و الأستاذ الجامعي جورج سانتيانا، وكان يحمل الجنسية الإسبانية لكنه لا يعترف بها , ويعتبر نفسه أمريكيا لذلك أعتبر من الأدباء الأمريكيين, حيث كان يلقي محاضرته على تلاميذه كعادته وقت ربيع , نظر فجأة إلى نافذة الحديقة ثم سرح بذهنه وقال لتلاميذه : عفوا لن أستطيع استكمال المحاضرة، إ ننى على موعد مع الربيع، ثم جمع أوراقه وكتبه وحمل حقيبته وغادر القاعة مسرعا، ولم يرجع إليها بعد ذلك مرة أخرى بقية حياته، وأصبحت عبارة الفيلسوف الأمريكي تطلق على من يملك الشجاعة التي تمكنه من الإقدام على التغيير .[17]

[17]رمضان عبد السلام ،حيدر ، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي ،مجلة الجامعة الاسمرية :العدد 24، 2012 ، ص521-523

المطلب الثاني: علاقة التحول السياسي بالإصلاح السياسي

تعريف الإصلاح السياسي: يعتبر الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الجوانب في واقع المجتمع ووجدت الكثير من التعريفات لهذا المفهوم وجوانبه ولعل أبرزها كالآتي:

عرف إبراهيم محمد عزيز الإصلاح السياسي بأنه جميع الخطوات المباشرة والغير مباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني و المؤسسات القطاع الخاص وذلك لسير بمجتمعات و دول عربية قدما، وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس بطريق بناء النظم الديمقراطية ".[18]

يعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتطوير جدري بشكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج.[19]

أما محمد سعيد أبو عامود فقد عرف الإصلاح السياسي بأنه القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها وأهدافها و فكرها ,وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات

[18]إبراهيم محمد عزيز، مرجع سابق الذكر، ص 22.

[19]أمين عواد، المشابقة، والمعتصم باللهن داود علوي، مرجع سابق الذكر نص30.

الجديدة والمتجددة باستمرار ،الإصلاح هو تعديل من داخل النظام بآليات نابعة من داخلها.[20]

و قد أبرز إبراهيم محمد عزيز وجود مجموعة من الرؤى المحددة بإصلاح المجال السياسي ورؤية أن أبرز الرؤى التي تناولها ما يلي:[21]

-الإصلاح الدستوري و تشريعه.

-الإصلاح المؤسسات و الهياكل السياسية.

-ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية و قوانين الطوارئ.

-إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون.

وهناك تعريفات للإصلاح السياسي في ظل ظروف البلاد العربية اليوم يرى أنه يلم بأمور ثلاثة تتمثل في ما يلي:

الانتقال من النظام السياسي المغلق إلى النظام السياسي المفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من الحياة السياسية القائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السلمية والديمقراطية.[22]

[20] الزهرة ،صابري، وفاطنة، قرميطي، الإصلاح السياسي كآلية لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2015/2011،ماستر نقسم العلوم السياسية بجامعة الجلفة ،2015،ص22.

[21] إبراهيم محمد عزيز ن مرجع سابق الذكر ، ص22.

[22] عبد العزيز ،القاسم وآخرون نفي الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح (مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة)بيروت :الشبكة العربية للأبحاث والنشر نص 202.

ويمكن استخلاص التعريف الشامل للإصلاح السياسي فنقول أنه يشير إلى عملية شاملة في شكل الحكم و العلاقات الاجتماعية و ذلك في إطار النظام السياسي , بهدف تطوير آليات هذا النظام من أجل القيام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والثقافية وهو حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير الواقع، بالتالي الوصول إلى الأفضل لضمان السير الحسن داخل الدولة ومنع وجود أي إختلالات أو نقائص، وهو عملية تهدف إل التكيف مع مدخلات النظام السياسي الداخلية والخارجية.

علاقة الإصلاح السياسي بالمفاهيم الأخرى:

قبل الدخول في أي دراسة علمية لابد من دراسة بعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس وإدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع، فنجد أن مفهوم الإصلاح السياسي ذو علاقة متداخلة ومتشابكة مع باقي المصطلحات الأخرى التي تعبر عن جوهر العملية السياسية في الدولة، سواء من قريب أومن بعيد بعض، وقد اخترنا أبرز المصطلحات التي ترتبط بمفهوم الإصلاح السياسي وأبرزها ما يلي: الحكم الراشد – التنمية السياسية – التحديث السياسي.

أولا- علاقة الإصلاح السياسي بالحكم الراشد:

تعريف الحكم الراشد: يعرف أيضا بمصطلح الحكم الصالح ويعتبر الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[23]

وهو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على المستويات كافة، وهو الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك اختيار القيادات وتداول السلطة، ويعمل على تخصيص الثورات وإدارتها لتلبية الاحتياجات الإنسانية ويتميز بالمشاركة، والفاعلية، والشفافية والمساءلة وحكم القانون، والعدالة والمساواة.[24]

ويعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، ويبدو جريا أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كم يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، ويشير هذا المفهوم

---

[23] إسماعيل الشطي وآخرون ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط 1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي ،2004ن ص96.

[24] أمين عواد، المشابقة والمعتصم بالله، داود علوي، مرجع سابق الذكر ، ص58.

إلى أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات وأساليب العمل بما تضمنه من حوافز للسلوك.[25]

وفي العلاقة بين المفهومين الإصلاح السياسي والحكم الراشد نقول أن كلاهما يطمح لتحقيق استقرار سياسي داخل المجتمع والدولة. فغاية الإصلاح السياسي بطبيعة الحال هي الديمقراطية والحكم الراشد، فالهدف الكبير وراء الإصلاح السياسي هو أن تكون هناك ديمقراطية وأن يكون هناك حكم راهن والحكم الراشد هو أن تكون هناك دولة كفؤ وفعالة ونزيهة، ودولة فعالة في التعامل مع قضايا المجتمع وفي حل المشكلات.[26]

ثانيا- علاقة الإصلاح السياسي بالتنمية السياسية:

تعريف التنمية السياسية: يعرف المعجم السياسي التنمية السياسية على أنها تحسين فعالية النظام السياسي وأيضا التغيير باتجاه حكم أصلح، وكذلك قدرة المجتمع على إستيعاب المطالب والتنظيمات السياسية.[27] وتعتبر أيضا تلك العملية الشاملة التي تهدف إلى إضفاء طابع الفعالية وحسن التكيف والاستجابة من قبل النظام السياسي لمطالب بيئته الكلية بشكل يسمح له بتحقيق صالح العام من ناحية، والحفاظ على بقائه

---

[25] معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ،أفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية بيروت :ب د ن ن 2013،ص63

[26] العيد شعبان ، الإصلاح السياسي في الجزائر (2008-2013) ماستر ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ،2013، ص36.

[27] وضاح عبد المنان ،زيتون ، المعجم السياسي ، عمان ك دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006،ص105.

من ناحية أخرى في ظل وجود نوع من الرضا والقبول الشعبي لأدائه المتميز.[28]

والعلاقة بين المفهومين هي علاقة مباشرة فالتنمية السياسية الانتقال من النظام إلى نظام أخر أكثر قدرة على تعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ويكافئ البعض بين التنمية السياسية ونمو المؤسسات الديمقراطية وبتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي، والبعض من علماء الساسة يحدد المفهوم بنمو وتطور قدرات النظام السياسي لتعبئة الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق أهدافه وغاياته ... وعند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جدرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات.[29]

---

[28] العيد شعبان، مرجع سابق الذكر، ص40.

[29] امين عواد، المشابقة والمعتصم بالله ،داود علوي ، مرجع سابق الذكر ،ص 52.

ثالثا: علاقة الإصلاح السياسي بالتحديث السياسي:

تعريف التحديث السياسي : هو عملية مركبة و مستمرة من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، أي أنه سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة ويشمل ذلك المجالات التنظيمية وتحليل الأنشطة والعمليات والنظم التي تتعلق بصنع القرارات السياسية، وتستهدف تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع وتشير كذلك إلى عملية التباين في البناء السياسي وعلمانية الثقافة السياسية والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع.

أي بكلمة أخرى يمكن القول أن التحديث السياسي يعني ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور، واحترام الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية وبناء نظام برلماني تمثيلي، والإقرار لشرعية الأحزاب وجماعات الضغط في إطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمانا للحريات السياسية التي تعد القيمة العليا لتحديث السياسي.[30]

-أما العلاقة بين الإصلاح والتحديث السياسي فيمكن تلخيصها في أن كلا العمليتين من ضمن عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة للعالم وخاصة لما لها من أثر في إصلاح البناء

[30] خميس حميد ،دهام، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مجلة مداد الآداب ، العدد الرابع ، ص 521-522.

السياسي وفق صيغ جديدة أفرزتها الظروف الدولية الراهنة وعلاقة هذا الإصلاح في التأثير والتأثر على المستويات كافة الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

معالم التحول السياسي في الجزائر

المبحث الأول :عوامل التحول السياسي في الجزائر

لقد تظافرت جملة من الأسباب والظروف الداخلية والخارجية لتخلق ضغوطًا ومطالب وتأثيرات كان لها أثر في دفع النظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو المناخ الديمقراطي، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأسباب التي جعلت الجزائر تتبنى فكرة التحول السياسي، كما سنتعرف على أهم معالم هذا التحول في الجزائر.

المطلب الأول :العوامل الداخلية للتحول السياسي بالجزائر

تنوعت واختلفت العوامل الداخلية للأزمة الجزائرية من حيث طبيعة أبعادها ومستويات حدوثها فمنها ما تعلق بالأبنية السياسية ووظائفها، ومنها ما تعّلق بنمط تسيير النظام وإدارته، ومنها ما مس حقوق المواطن الجزائري[1].

1 –**العوامل السياسية** :تتلخص هذه العوامل في مجموعتين:

*__المجموعة الأولى__ :وهي مجموعة الأزمات الهيكلية الحاكمة، تمّثل مسلك النظام في مختلف الأزمات وهي:

–أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر

–أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية.

---

[1] سيسولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر،(القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994) ص 187

أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر[2]: لقد تميزت المؤسسات السياسية بضعفها الشديد إن لم نقل أنها كانت عديمة الفاعلية، وهذا بسبب عدم استقرار المؤسسات، وعدم استقلاليتها فهي امتداد للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة والذي حول الحزب الحاكم الوحيد إلى أداة لتعبئة الجماهير، وما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية، عندما استقلت الجزائر كانت تكاد تخلو من المؤسسات، بعد الاستقلال عمل" بن بّلة "على تركيز جميع السلطات بيده، وبعدها ازدادت حدة الأزمة في عهد بومدين، وذلك بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وكذلك سيطرة الحزب الواحد وقيامه بالدور التشريعي، وتسخير وسائل الإعلام لنشر إيديولوجية الحزب الواحد.

أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية: لقد ظهرت بعد الاستقلال صراعات عديدة تمّثلت في: صراعات ما بين الولاية الثانية والرابعة؛ لقد أخذ الصراع بعدا ثقافيا ما سبب صراع الولاية الثالثة والولايات الأخرى.

صراع مختلف الأجنحة العسكرية الموزعة على ولايات الجزائر؛ لقد بدأت بذور الشقاق بين مختلف أجنحة جبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى الصراع الذي نشب بين أنصار التعددية السياسية والأخذ بالليبرالية، "فرحات عباس" و"محمد بوضياف "ومن بين من نادوا بالحزب الواحد" بن بلة "و"بومدين "قيادة المؤسسة العسكرية، وفي الأخير حسمت قيادة

[2] عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 م-2004م مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة يوسف بن خدة .الجزائر 2005 ص 66

أركان الجيش النزاع لصالح الطرف الأخير، وفي مرحلة" الشاذلي "تطور الصراع بين أنصار الانفتاح والمعارضة، رغم إجماع العديد على عدم تسرب السلطة خارج الحزب إلى حين الانفجار عقب خطاب" الشاذلي بن جديد "في19سبتمبر 1988 م هاجم فيه معارضي إصلاحاته، تركزت محاور الصراع حول:

-التعددية السياسية التي هددت الحزب الواحد.

-مواجهة القطاع الخاص واّتساعه على القطاع العام وسيطرته على النشاط الاقتصادي.

-حقيقة الهوية الجزائرية هي عربية إسلامية أم فرانكفونية.

حّتى نفهم أزمة النخبة الجزائرية وصراعاتها فهو أحد المفاتيح المه مة لفهم ركائز التحالف المتوازن بين المؤسسة العسكرية والحزب والإدارة، وكان التحالف متوازناً بين عناصر التحالف، وكان هو السائد في العملية السياسية، حّتى أحداث أكتوبر 1988 م التي جاءت نتيجة اختلاف التحالف أي الصدامات بين ركائز السلطة الجزائرية :الجيش، الإدارة، الحزب[3].

- **المجموعة الثانية:** منذ أن تحصلت الجزائر على استقلالها كدولة فلقد استمدت شرعيتها التاريخية من جبهة التحرير الوطني، ترّتب على هذه الشرعية تداخل ما بين الدولة والحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) لما يقرب من الاندماج،

---

[3] غسان سلامة معد، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995) ص 298

فأزمة الشرعية تعود نشأتها لأيام الاستقلال الأولى; لكن بعد وفاة الرئيس" هواري بومدين "تغير الوضع وظهرت تجمعات في صورة مظاهرات مستقلة عن النظام الحاكم وعن المؤسسات التابعة لها، لكن نظرا لاستخدام النظام للإيديولوجية الاشتراكية، فقد حاول النظام أن يكسب شرعيته من جديد عن طريق توزيع عوائد النفط، وكذلك لم تسمح لها بالتعبير عن نفسها لأنها سيطرت على وسائل الإعلام وتسخيره فقط لنشر إيديولوجية الحزب الواحد "

- **أزمة الهوية :** ترجع جذور الأزمة إلى أيام الاحتلال الفرنسي الذي سحق الهوية الجزائرية، من خلال طمس اللّغة العربية وسيادة أو فرض اللغة الفرنسية لعقود طويلة، استمرت هذه الأزمة بعد الاستقلال[4].

- **أزمة المشاركة السياسية :** لقد تمحورت هذه الأزمة في عجز المؤسسات السياسية على استيعاب جميع أطراف المجتمع، بالإضافة إلى رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك أفراد المجتمع في الحياة السياسية، كذلك سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم، حيث أصبح منه ، مفهوم المشاركة السياسية أقرب لمفهوم " Mobilisation" التعبئة إلى مفهوم المشاركة إلى ولهذا جاءت أحداث أكتوبر 1988م كتعبير عن أزمة مشاركة عميقة.

[4]عمر مرزوقي ،"حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 م-2004م مرجع سبق ذكره ص 68-69

- **أزمة التكامل** [5]:الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية، والاعتماد على الثروة الريعية موزعة على شكل هبات تبعا لمعايير الطاعة والولاء للزعيم وجماعته، وهذه التناقضات جاءت نتيجة للطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة بيروقراطية، تحولت مع الوقت إلى نوع من الأرستقراطية الموروثة، تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والزبونية، حيث شكلت هذه الانقسامات وتعدد الولاءات تهديدا للكيان الاجتماعي والسياسي وهذا ما جسد أزمة التكامل، وغالبا ما يتضمن عدم التكامل الوطني عناصر لأشكال عدم التكامل الأخرى مثل: عدم التكامل القيمي والسلوكي.
- **أزمة التوزيع** :لقد تمثلت بوادرها في ضعف قدرة النظام السياسي الجزائري على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفّنية في التوزيع وبين الاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة وإذا كان معظمهم يرد بعض فروض تلك الأزمة وأسبابها إلى ما واجهه النظام من أعباء اقتصادية بسبب انخفاض عائدات النفط، فإن بعضهم الآخر يردها إلى سوء الإدارة والتخطيط وغياب القيادة الميدانية للقطاعات الإنتاجية التي أهدرت بموجبها جهود التنمية.

ثانيا :العوامل الاقتصادية (بداية الأزمة الاقتصادية)[6]

[5]سيسولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر،(القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1994) ص 187

[6] ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010) ص 71

بالرغم من أهمية العوامل السياسية كمتغيرات دافعة للتحول نحو الديمقراطية، إلا أنّه لا يمكن إغفال العنصر الاقتصادي الذي مّثل البيئة الأساسية لنمو الاقتصاد، فالجزائرخرجت من ثورة مدمرة خلّفت آثار وخيمةً في جميع المجالات، إلا أنّها كانت سريعة في الدخول بعملية تنموية سريعة وفعالة، في مرحلة الرئيس" هواري بومدين" (1965م 1979 م) كانت محاولة لانطلاقة تنموية تدفعها إرادة سياسية حقيقية، قامت هذه الانطلاقة لإحداث التنمية على أسس حقيقية قائمة على الصناعة من أجل تعميم منافع التنمية، والهدف الأساسي من المخطط التنموي هو التخلّص من التبعية، وإحداث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية، واّتخذت عدة إجراءات لإنجاح هذه العملية، حيث تم الاعتماد على مبدأ التخطيط المركزي، والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام على الأنشطة الصناعية، وتأميم الأراضي، وشهدت هذه الفترة أيضا تنظيم جهاز الدولة، تعميم السلطات المحلية والولائية وهذا كوسيلة لبناء الشرعية، وتم الاعتماد في تمويل إنجاح هذه الاستراتيجية بشكل رئيسي على عائدات صادرات البترول، حيث استفادت الجزائر من طفرة كبيرة في الفترة 1979 م 1981م وهو ما خلّف مدخرات محلّية كافية وافية، بشكل يمكن من تجّنب الاستدان من الخارج حّتى أوائل الثمانينيات، مع بداية الثمانينيات شهدت الجزائر عملية إصلاح اقتصادي ومراجعة القطاعات التي تم إهمالها مثل قطاع الزراعة والسكن، بعد أن أدى التركيز على القطاع الصناعي إلى خلل بنيوي، فتم تبّني

مخطط 1980م –1984 م (تحت شعار) من أجل حياة أفضل (لتحسين الأوضاع الاجتماعية) السكن، الصحة، تشجيع الاستيراد[7].

كما تمت إعادة هيكلة المؤسسات، وتم تقسيم المؤسسات العاجزة إلى مؤسسات صغيرة لتسهل مراقبتها[8]، انتقدت هذه الإصلاحات واعتبرت سعيا لليبرالية حتّى وإن كان الثمن تفكيك الشركات ليسهل بيعها، مع مطلع 1983 م بدأت أسعار النفط في الانخفاض، حيث بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر في الجزائر، فلقد ركد الإنتاج، ونتيجة لهذا فقد زاد الاعتماد على الواردات خاصة الأغذية، بالإضافة إلى تخلف المشاريع السكنية عن الجدول الزمني المبرمج، وهذا ما خلّف مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة، علاوةً على ذلك فإن المشروعات الصناعية كانت تعمل بطاقة إنتاجية أقل، مع حلول عام 1986 م ونتيجةً لصدمة انهيار أسعار النفط أدى إلى انخفاض دخل الميزانية الجزائرية بنحو 50 % وأصبحت مشكلة التخطيط بارزةً للعيان وقد أظهرت بشكل واضح ضعف وفناء هذا الاقتصاد الذي يقوده القطاع العام تميز ب[9]:

- عدم الاستغلال الكلّي للقدرات والطاقات الإنتاجية .
- عدم القدرة على خلق مناصب شغل جديدة وهذا ما زاد في نسب البطالة.

---

[7] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره ص72

[8] فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة قسنطينة، 2011-2012 ص 248-249

[9] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 251-253

-ضعف في عرض المنتوجات أي الندرة وعدم القدرة على تلبية الطلبات.

-الاعتماد على قطاع وحيد في جلب العملة الصعبة وهو قطاع المحروقات.

التضخم وصل إلى غاية 30% عجز مستمر في الميزانية، حيث وصل العجز إلى 120 مليار دج بسبب الضعف الذي مس الاقتصاد وعدم توازن الميزان التجاري[10] بسبب قضية الديون الخارجية التي اعتبرت عائقًا أساسيا 1989 م أدى أمام التنمية الاقتصادية، حيث تسديد الديون في الفترة ما بين1986 لامتصاص 78 %من الإيرادات السنوية للصادرات. في محاولة لحل هذه المشاكل باشرت الدولة في سلسلة من الإصلاحات من أجل التثبيت الاقتصادي ثم الإصلاح الهيكلي، لكن الأمور لم تتغير، حيث تعاظم العجز في الميزانية، وهذا العجز مولته الدولة[11]، وهذا ما أدى إلى تراكم الدين الخارجي، وبانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية دخلت الجزائر أزمة اقتصادية، حيث تقّلصت الموارد الاقتصادية مقابل تزايد الإنفاق، ومداخل النفط تستغل كما ينبغي في عملية التنمية، بل استغّلت المداخيل في (سياسة البذخ والاختلاس) وهذا ما أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري، ما أدى إلى ترسيخ التبعية. كما أدى فشل التسيير البيروقراطي إلى العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية قدر ب 250مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى ركود الجانب الزراعي بسبب نقص المياه خاصةً أن الجزائر تُعتبر دولة مناخها شبه جاف، تستقبل كمية قليلة

---

[10] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح،ط 1 (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2011) ص149-150

[11] محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره ص 153

من الأمطار 500 ملم في المناطق الشمالية، 150 إلى 300 ملم في مناطق الهضاب العليا، هذا العجز يؤدي إلى العجز في بناء السدود، بالإضافة إلى هذا فالمشكلة الاقتصادية تكمن في الدخل السنوي وهذا ما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية، والمشكلة تكمن بأن الجزائر تستورد مواد أولية بعملة صعبة التي تزداد ارتفاعا في حين أن أسعار النفط تنخفض انخفاضا شديدا وهذا مع بداية عام 1986 م، حيث قُدر سعر البرميل 16.5 دولار أي أنّه سجل انخفاضا، وحسب الأستاذ ""محفوظ بنون"" بلغت 1445 مليار دولار فإن عائدات البترول في الفترة– 1970 – 1991م ما يعادل 11.1 مليار دولار سنويا استهلكت كلّها وجلبت للبلاد ديوناً ب 25.7 مليار دولارمما كان تسييرها مستحيلاً، حيث تمتص أكثر من % 70 من قيمة الصادرات، ومن أكبرالتحديات التي قادت لاستفحال الأزمة مشكلة الديون الخارجية وهذا ما وضحناه سابقًا كلّ هذه الأوضاع الاقتصادية والتناقضات وسياسات التقشف ورفع الأسعار وانتشارالفساد الإداري والتضخم وسيطرة البيروقراطية العسكرية على الاقتصاد، وتخّلي الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية وتجميد الأجور كلّ هذه الأسباب أدت إلى فقدان الثقة بالسلطة، حيث خلقت ردود أفعال تعبر عن حالة من اليأس والحرمان تُطالب بالتغيير والإصلاح[12].

- **العوامل الاجتماعية والثقافية[13]:**

---

[12] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره ص72

[13] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص245.

استنادا على المداخيل 1973 -1974 و 1979 ونظرا لارتفاع الأسعار عام 1980 النفطية، فلقد عملت الدولة الجزائرية على توسيع القاعدة الاجتماعية من أجل ضمان استقرارها من خلال سياستي خدمات التشغيل وتقليص البطالة وتأمين الأجور، وتلبية الحاجيات الأساسية من التعليم والعلاج المجانيين، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية ودعم العملة الوطنية، ففي الفترة الممتدة من 1966 م إلى 1985 م تناقصت نسبة البطالة من % 32.9 سنة 1966 م إلى % 7.8 سنة 1984 م، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التشغيل، حيث استطاعت الدولة تأمين 130 ألف منصب شغل ما بين الفترة 1980-1984، وبالرغم من جميع هذه السياسات إ لا أّنها لم تُثبت نجاعتها، ودخلت البلاد أزمة حادة، فالنمو المتزايد للتشغيل وزيادة الإنفاق العام أثقل كاهل الدولة وهذا ما اضطرالدولة الجزائرية ابتداءا من 1984 م إلى إّتباع سياسة تقشفية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول بداية 1986 م وهذا ما أدى إلى بروز الملامح الاجتماعية للأزمة والتي ارتبطت ب: عدم توازن النمو السكاني مع النمو الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى عجز الميزانية عن تلبية الحاجات الاجتماعية حيث أن نسبة الزيادة الطبيعية انخفضت في سنوات الأزمة مقارنة بسنوات السبعينيات لكّنها لم تنخفض إلى الحد المتوسط[14] وما زاد الأزمة حدةً هو ارتفاع نسبة الأمية التي وصلت سنة 1989 إلى 7.5 مليون أمي. ويمكننا إرجاع هذه الظاهرة إلى الأسباب التالية:

[14] بلغيث عبد الله، الانتخابات والإستقرار السياسي في الجزائر: دراسة في النظام والسلوك الإنتخابي،طبعة 1(الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية ،2017) الصفحة 188

1-الاستعمار ومخّلفاته.

2-ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، حيث بلغت نسبته سنة 1989 م حوالي 400 ألف تلميذ.

3-تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير، حيث تراجع معدل خلق مناصب العمل في النصف الثاني من الثمانينيات مقارنةً مع حجم طلب العمل السنوي الذي قدر ب 250 ألف منصب شغل جديد، ففي سنة 1985 م قدرت عدد المناصب الجديدة ب 250 ألف منصب وبلغت 74ألف منصب 1986 م، أما في سنة 1971 م تراجعت إلى 64 ألف منصب لتصل سنة 1989م إلى 56 ألف منصب[15]، مست هذه الظاهرة جميع فئات الأعمار دون استثناء خصوصا فئة الشباب بنسبة75% من نسبة السكان، وصلت نسبة البطالة في فئة الشباب إلى % 25 وامتدت هذه الأزمة حتى للشباب المتعّلم وحاملي الشهادات ففي سنة 1990 نجد 400 مهندس و 165000 حامل شهادة ليسانس وتقنيين ساميين و 55000 تقني عاطل عن العمل وهذا ما يظهر عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن.

أما فيما يخص العوامل الثقافية فتُعتبر من المتغيرات الحاسمة في الأزمة الجزائرية، حيث نجد أن الهوية الوطنية لم تسلم أيضا من الأزمة فلقد عملت السياسية الاستعمارية على القضاء على مقومات الهوية الوطنية على رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، وهذا بتشويه وتحريف تعاليم الدين الإسلامي وذلك بتشجيع الطرق الصوفية، وشجعت تعلّم

[15] بلغيث عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص193

اللغة الفرنسية، وهذا ما شكل أزمةً حقيقيةً عند استعادة الشعب الجزائري حريته، حيث وجدت الدولة نفسها أمام نمطين إحداهما محافظ على جميع ما تحمله الهوية الوطنية والنمط الثاني غير محافظ ويرى بأن الثقافة الفرنسية هي المخرج الوحيد من التخّلف الذي تطمس فيه الجزائر، وهذا الانشقاق أثر على النظام السياسي بشكل سلبي، وما زاد الأمر تعقيدا هو مطالب الحركة البربرية، وهذا ما أدى إلى حالة من الانسداد والعجز والتقصير والانقطاع.

إن معظم الأزمات التي عرفها النظام السياسي أدت إلى حالة من الانسداد، بالرغم من جميع الإصلاحات ومحاولات الاستدراك التي قام بها، فإن الوضع قد انهار مع نهاية سنة 1988م وفشلت جميع الإصلاحات[16].

المطلب الثاني :العوامل الخارجية للتحول السياسي في الجزائر

ساهمت المتغيرات الخارجية بشكل فعال ومؤّثر في دفع عملية التحول السياسي، حيث تزامنت الأحداث الابتدائية لعملية التحول مع ما شهده النظام السياسي للدولة من تطورات سريعة في جميع الميادين السياسية، والاقتصادية[17]، فانتهاء الحرب الباردة وسقوط الخطر الشيوعي على الغرب أدى إلى خلق مناخٍ مواتٍ لتشجيع التحولات

[16] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 251-253

[17] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 65

السياسية في العالم العربي، والاهتمام بقضية الحرية وحقوق الإنسان، كان لضغوط الفاعلين الخارجين أهمية في الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت في الثمانينيات بعد حدوث الموجتين الأولى والثانية، لولا هذه الضغوط لكانت الموجة الثالثة أقلّ قوةً وأكثر هشاشةً كما يذكر"هنتجتون"، كما لعب الإعلام الخارجي من فضائيات وصحافة دورا أساسيا في زعزعة الحكم التسلطي وتعزيز الثقة بالحركة المطالبة بالتغيير في الحياة السياسية وضرورة الانتقال السياسي، فاضطرابات أوروبا قد شجعت المطالبة في التغيير في العالم الثالث، وهكذا بناء على ما تميز به العالم المعاصر من تداخل وتشابك وتغير سريع، لم تعد الجزائر بمنأى عن التغيرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات التي تأتي بها الحركة الدولية المستمرة[18] .

وفي هذا السياق يمكننا الاشارة الى نوعين من المتغيرات:

أولاً :العوامل الإقليمية[19]

هي تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي، وربما بعض الدول الإسلامية، وقد كان لهذين النظامين تأثيراتهما الخاصة في الجزائر بحكم دورها وارتباطها، فقد شهد النظام العربي تقّلص الدول الراديكالية فيه لصالح الدول المحافظة الذي بدأ نفوذها يتصاعد ويؤّثر على مجمل تفاعلات النظام، كما

---

[18] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره،ص 20

[19]سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46

كان للموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة المغرب العربي سببا في زيادة تأثّرها بالتطورات الحاصلة في المنطقة، من جانب آخر تأثّرت الجزائر وتبعا لارتباطاتها المتميزة بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، لاسيما التي سبقتها في تبّني الانفتاح باّتجاه فسح المجال للقوى الإسلامية، فبالنسبة لدولة إيران فلقد حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقة بالتيارات الإسلامية وخاصةً مع جبهة الإنقاذ الإسلامية، من جانب آخر أشارت الأنباء إلى تدخل باكستاني من أجل مد يد العون للاّتجاهات الإسلامية، بالإضافة إلى تصاعد نشاطات الجماعات الأفغانية المسلحة، الأمر الذي دعا الحكومة الجزائرية إلى توجيه التحذير الشديد للدول العربية .

ثانيا :العوامل الدولية[20]

لقد مارست المتغيرات الدولية دورها في التأثير على التجربة الجزائرية في عملية التحول السياسي والتحول الديمقراطي، ويتصل ذلك التأثير في العموم، مع سعي الغرب لإضعاف النظام العربي وأقطاره وتعجيزه عن تطويق أية أزمة يمر بها، خاصةً فكرة العروبة والإسلام، حيث فرض الغرب على العرب ألا يؤمنوا أو يتصرفوا كأمة أو ككتلة أوجماعة، وعليهم أن ينجذبوا صوب القيم الغربية التي تعني لهم مقدما لتحطيم النظام القومي، ومع تطور ظاهرة الإحياء الإسلامي في الأقطار العربية، اّتخذ الغرب موقف

[20] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 251-253

مناقض لهذه الفكرة، واعتبروها خطرا يهدد مصالحهم، وهنا كرست أمريكا جهدها لتساند الحكومة الجزائرية التي شرعت بعدم الاعتراف بنتائج فوز جبهة الإنقاذ.

أما بخصوص فرنسا فلقد حاولت جاهدةً إبقاء الجزائر على وضع غير مستقر وذلك حتّى تبقى الجزائر بحاجة مساعدة فرنسا لها وهذا ما يجبرها على العلاقة الدائمة بها، وهذا ما يتيح لفرنسا السيطرة والتحكم في الشؤون الداخلية للجزائر، لاسيما أن فرنسا لم تنسى الهزيمة الكبرى على يد الجزائر خصوصا وأنها كانت تعتبر(الجزائر فرنسية)، لهذا حاولت فرنسا استغلال ظاهرة التعددية السياسية أو الحزبية لتقوم باحتضان التيارات البربرية تحت غطاء إحياء الثقافة البربرية، وهي تهدف في الأخير إلى زعزعة الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تمهيدا لتجعل أمر تدخلها في الشؤون الجزائرية أمرا متقبلاً.

المبحث الثاني :آليات ومظاهر التحول السياسي[21]

اعتبر خطاب الرئيس" الشاذلي بن جديد أمام مكاتب التنسيق الولائي 19-09-1988 للإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، بدايةً عن إعلان ثورة كلامية على الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية المتردية التي عرفتها الجزائر بحيث وجهت انتقادات لاذعة للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما على أداء مهامهما، مؤكدةً على سياسة التقشف وهذا ما أثر سلبا على نفسية الشعب الجزائري، وقامت

[21] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 65

حركة إضرابات ومظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر تُعتبر الأسبق في العالم العربي الذي عرف مؤخرا أحداثًا مشابهةً سميت ب الربيع العربي[22].

المطلب الأول :أحداث أكتوبر 1989 م

لقد شكلت أحداث اكتوبر حالةً انسداد عاشها النظام السياسي الجزائري نهاية الثمانينيات، كانت إيذانا بانهيار شرعيته، لأن صائفة 1988 م شهدت تلاعبات وقرارات غير مسؤول عنها، وتأزم الصراع بين القوى السياسية وأخذت منحى خطير وهذا ما زاد من تخوف الشعب الجزائري وفقدان ثقته بمسؤوليه، بالإضافة إلى تفشي الفساد في أوساط البلاد، وما زاد عناء الشعب الجزائري ونكده هو زيادة نسبة الضرائب وزيادة أسعار المواد الأولية من % 10 إلى% 30 ، تعددت الأسباب والنتيجة واحدة فمن كان وراء هذه الأزمة؟ وماذاأُريد منها؟.

لقد بدأت الأحداث من حي شوفالي بالجزائر العاصمة، عمت أرجاء الوطن صبيحة اليوم التالي، استمرت أعمال الشغب أسبوعا كاملاً راحت ضحية الأحداث 189 قتيل و 1424 جريح وفاقت الخسائر المادية مليار دولار، بالإضافة إلى 144 قتيل من قوات الأمن. وعلى إثر أحداث الشغب المرافقة للمظاهرات، قرر رئيس الجمهورية طبقًا للمادة 119 من الدستور الإعلان عن حالة حصار بتاريخ 06 أكتوبر، ثم بتاريخ 10 أكتوبر ألقى خطابا يعد فيه بالقيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستُعرض على الشعب للاستفتاء

---

[22] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 55

وبدأت هذه الإصلاحات بتعديل الدستور في 03 نوفمبر، ثم تبعه تعديل شامل في 23 فيفري 1989 م[23].

فبتاريخ 24 أكتوبر 1988 م أصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا حددت فيه عناصر مشروع الإصلاحات السياسية وتمثلت في تأصيل جبهة التحرير الوطني وإقرار التعددية والتيارات داخلها، ليتحول بعدها النظام ككل، لكن على مراحل أولها استفتاء كان في03 نوفمبر ومشروع التعديل الدستوري الذي تضمن:

-دعم موقف الرئيس فيما يخص علاقته بالشعب وذلك من خلال إعادة تركيب المادة 05 وصياغتها من جديد" :السيادة الوطنية ملك الشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين "وعلى إثر تركيب هذه المادة، أصبحت السيادة ملك الشعب يمارسها عن طريق الاستفتاء بواسطة منتخبيه[24].

-تعديل الوظيفة التنفيذية والتي أصبحت ازدواجية نظرا لضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وانقسام السلطة بين الحكومة والبرلمان، حيث احتفظ الرئيس لنفسه بالشؤون الخارجية والدفاع وأسند الحكومة المهام الاقتصادية والاجتماعية والتي يعرفها النظام السياسي الجزائري مسؤولية الحكومة أمام البرلمان أول مرة في تاريخه.

---

[23] بلغيث عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص192-193

[24] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح،ط 1 (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2011) ص 150-149

-إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث على حسب تصورات الباحثين وخلفياتهم، لكن على العموم يمكن حصرها في اتجاهين:

- الاتجاه الأول :يرى بأن الأحداث رد فعلٍ عفوي كان منتظرا من الشعب الجزائري نظرا لظروفه الاقتصادية والسياسية وما ترّتب عنها.
- الاتجاه الثاني :يرجع هذه الأحداث إلى الصراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاه الإصلاحي والمحافظ[25].

أصحاب الاتجاه الأول :يرى" السعيد بوالشعير "أن ما شهدته الجزائر من اضطرابات يرجع إلى مشاكل عويصة منها انخفاض سعر البترول إلى جانب ضعف القدرة الشرائية للمواطن مع زيادة ارتفاع أسعار المواد الأولية، وتوقف الاستثمارات وضعف الإنتاج الزراعي، قلّة وتراجع مردودية المؤسسات الاقتصادية، حيث وصل العجز إلى 110 مليار دينار جزائري وارتفاع ديون الجزائر من 01 مليار دولار عام 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1988

يرى" أحمد بن بلة "أسباب حوادث أكتوبر ترجع إلى أزمة اجتماعية واقتصادية مثلاً كتدهور معيشة المواطن وتدهور القطاع الصحي وتفاقم أزمة السكن، ضعف التعليم

[25] بلغيث عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص192-193

وارتفاع نسبة الشباب وتهميشهم[26]. بالنسبة ل"محمد بوضياف "فإن الأحداث كانت متوقعة ومنتظرة وهذا نتيجة لتردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتهميش شرائح المجتمع، وعدم تأطيرها قصد منعها من المشاركة السياسية.

فيما يخص تشخيص الفئات الاجتماعية التي قامت برد الفعل فهم من :المفصولين عن الدراسة، العاطلين عن العمل، العزاب ...الخ، ويقول مدير معهد الدراسات الاستراتيجية "محمد يزيد"،" أن النظام وصل إلى نهايته وهو مرفوض من طرف الجماهير."

أصحاب الاتجاه الثاني :ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن النظام السياسي في المقام الأول هي أزمة التنظيم الواحد وهو ما ذهب إليه" د .جيلالي اليابس "ويبرر ذلك من خلال ضعف المنازعات في أفريل 1980م، أحداث تيزي وزو، الإسلاميون1982 م، أحداث قسنطينة وسطيف 1985م-1986م، لقد حصر" د .طالب الإبراهيمي "الخلافات في أربع نقاط قبل أحداث أكتوبر:

- الاختلاف حول أسلوب مواجهة الموقف خلال الأحداث .
- الاختلاف حول طريقة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الغرب.
- اختلاف وجهات النظر حول القضية الصحراوية.
- الاختلاف حول طريقة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

[26]محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره ص 153

أن الأزمة هي أزمة تنظيم "FLN" بعدها كشف" عبد الحميد مهري "الأمين العام للحزب وثقة وهذا سببه عدم انسجام علاقات المسؤولين ببعضهم البعض، وغياب الديمقراطية، أما "محمد الشريف مساعدية "اعتبر الأحداث كمؤامرة على الجيش نفذت من طرف أجهزة تابعة للنظام بتواطؤ من الخارج خاصة وأن الغرب كان يريد خلق عائق أمام بناء وحدة مغاربية خاصةً وأن هناك توتر بين الجيش الليبي والجيش الجزائري.[27]

كلّ هذه الخلفيات والآراء المتعّلقة بأحداث أو بتفسير ظهور الأحداث تدفع إلى عدم الاعتقاد أن الأزمة عفوية أو عبارة عن انتفاضة شعبية تلقائية، لكن هناك أجنحة داخل النظام السياسي الفاقد شرعيته هي السبب وراء هذا الصراع.

المطلب الثاني :انعكاسات الأحداث على النظام

لقد أدت أحداث أكتوبر 1988 إلى تغييرات عميقة في السياسة الجزائرية، حيث رسخت هذه الأحداث الوعي بهشاشة النظام السياسي السائد، والحاجة الماسة إلى إصلاحات حقيقية خاصة وأن المواطن الجزائري أصبح يحس نفسه مهمش من قبل النظام ووجد نفسه يعيش حالة من الإغتراب السياسي وعلى إثر هذه الظروف وإنفصام العلاقة بين الدولة والمجتمع جاءت إنتفاضة أكتوبر 1988 وفي مواجهة هذه الأزمة التي تهدد النخبة الحاكمة وتهدد النظام الحاكم، فلقد كان رد فعل السلطة سريعاً، حيث كان لهذه الصدمة(أحداث أكتوبر 1988) إنعكاسات كبيرة على النظام السياسي، سعت لكي تمهد لإختفاء الملامح الأساسية

---

[27] عمر مرزوقي ،"حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 م-2004م مرجع سبق ذكره ص 69

لنظام الحزب الواحد وفسح المجال لظهور طبقة سياسية جديدة، ويمكن رصد ثلاث أنواع من التغيرات جاءت نتيجة الأحداث وهي:

أولا :التغير في تركيبة النخبة السياسية:[28]

أول أشكال التغير تمثلت في اختفاء بعض عناصر النخب الحاكمة، بحيث منذ 29 أكتوبر بدأ التغير بإزاحة" محمد الشريف مساعدية "من الأمانة العامة للحزب وتعويضه ب"عبد الحميد مهري "وأوكلت له مهمة تهدئة غضب الثائرين، وتم تغيير هام على مستوى المؤسسة العسكرية، حيث نُصب الجنرال" خالد نزار "كقائد لهيئة الأركان مكان الجنرال "بلهوشات "الذي عين كمستشار للشؤون العسكرية في الرئاسة، واستقال الجنرال" كمال عبدالرحيم "من منصبه كنائب لقائد الأركان، واستبدل كلّ قادة النواحي العسكرية، فالجنرال"محمد عطايلية "الذي وصف بأنه معارض للإصلاحات، تم إبعاده من الناحية العسكرية الأولى وعين كمفتش عام للجيش، كما رأينا لقد شهدت الفترة ما بين أكتوبر إلى ديسمبر تغيرات هامة على مستوى النخبة، حيث تم إبعاد الأشخاص المعارضين[29] للإصلاحات وتقليص دورهم في النظام السياسي، وهذا التغيير مس كل من المؤسسة العسكرية، الحكومة وقيادة الحزب، فبالنسبة للمؤسسة العسكرية إضافة لتغييرات أكتوبر والمتمثلة في تغير قادة الأركان وقيادة النواحي العسكرية، فإّنه في 05 ديسمبر أعلن

---

[28] غسان سلامة معد، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995) ص 298

[29] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 255

عن حركة تغير هرمية في المؤسسة العسكرية مست العديد من الجنرالات، حيث تم إبعاد الجنرال" الهاشمي هجرس" و"محمد علاق"، بالإضافة إلى تأكيد إبعاد الجنرال" لكحل عياط "واستبداله بالجنرال" محمد بتشين "على رأس الأمن العسكري، وأُحيل الجنرال "كمال عبد الرحيم "و"حبيب خليل "على التقاعد، وعين كلّ من الجنرالين" زين العابدين حشيشي "و"العربي سي لحسن "كسفراء و"حسين بن معلم "رئيس دائرة الدفاع برئاسة الجمهورية[30].

أ ما بالنسبة للحكومة فقد تشكلت في 09 نوفمبر حكومة جديدة تحت رئاسة" قاصدي مرباح "تضم 22 عضوا، تحمل دلالات التغيير بين أعضائها، يعتبرون شخصيات جديدة على الساحة السياسية، من أبرز الوجوه في الحكومة الجديدة" علي بن فليس "أحد الأعضاء المؤسسين لرابطة حقوق الإنسان، وعودة" أحمد غزالي "كوزير للمالية بعد غياب طويل، أمابالنسبة للحزب فإن المؤتمر السادس خرج بتشكيلة جديدة للجنة المركزية، تميزت باختفاء بعض الأسماء" رشيد بن فليس"،" بشير رويس"، وانتخاب" عبد الحميد المهري " كأمين عام للجبهة وتعيين أمناء تنفيذ أمثال" الهاشمي هجرس"،" عبد الرزاق بوحارة"

ثانيا :التغير في هياكل النظام السياسي:[31]

يعتبر ثاني خاصية أو مظهر من مظاهر التغير في النظام السياسي الجزائري بعد

---

[30]عمر مرزوقي ،"حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 م-2004م مرجع سبق ذكره ص 69

[31]ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)ص 61

الأحداث، فمباشرة بعد الأحداث ظهر الشق الأول من الإصلاحات والتي وعد بها الرئيس "في خطاب له يوم 10 أكتوبر واعترافه بخروج الجيش إلى الشارع وفي نفس اليوم حدثت مجزرة ضد الإسلاميين كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من بلكور إلى مسجد السنة بباب الوادي "، وفي بيان رئيس الجمهورية أعلن إجراء الاستفتاء يوم 03 نوفمبر، يحمل تعديلاً دستوريا يقضي بنقل جزء من الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة الذي هو مسؤول أمام البرلمان" :لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر، ارتقى رئيس الحكومة بمنصبه من مجرد منسق للحكومة إلى رئيس بصلاحيات واسعة من بينها حرية تعيين طاقمه الحكومي وتقديم برنامج حكومته أمام البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه "، مع احتفاظ رئيس الجمهورية بقطاعي الدفاع والشؤون الخارجية.[32]
نستنتج أن الإصلاحات مست الأركان الأساسية للحزب الواحد، بعدما كان النظام السياسي يتميز بوحدانية السلطة التنفيذية ممّثلة في شخص رئيس الجمهورية فأصبحت شبه ثنائية، بالإضافة إلى تحويل جبهة التحرير الوطني من حزب جبهة يضم الاتجاهات السياسية، أي الفصل بين الجبهة وأجهزة الدولة، وإلغاء اشتراط عضوية جبهة التحرير كشرط للترشح للانتخابات في المجالس البلدية والولائية، وخرج المؤتمر السادس للجبهة بتعيين" عبد الحميد مهري "أمين عام للحزب و"بن جديد "رئيسا له، وبعد انتخاب الرئيس "بن جديد "لولاية ثالثة في 22 ديسمبر 1988 م، جاء دستور فيفري 1989 م وأ دى

[32]سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 55

إلى اختفاء الحزب كهيئة دستورية تمارس الوظيفة السياسية، نص على ضمان الحقوق الأساسية للدولة، وأقر بحق تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي وضمان الحقوق الأساسية للمواطن، وأقر بمبدأ الفصل بين السلطات، وقيام مجلس دستوري، هذه التغييرات للصيغة السياسية ساهمتفي الانتقال إلى التعددية السياسية.

ثالثًا :التغير في البيئة السياسية للنظام:[33]

بعد أحداث أكتوبر 1988 م عرف المجتمع الجزائري تحولات هائلة، حيث تسارعت عملية انبعاث الجمعيات، انطلاقًا من ظهور لجان لمكافحة القمع والتعذيب بالرغم من أنّها لم تكن قانونية في البداية، إلا أنّها لم تمنع من التحرك والنشاط وهذا هو التغير الحقيقي في الحياة السياسية بالجزائر بعد أحداث أكتوبر والذي تمثل في ظهور الفعل الاحتجاجي وظهورالمعارضة وهذا ملمح جديد في النظام السياسي الجزائري، إلى جانب التغير في المؤسسات، تبلورت المعارضة السياسية وظهور التكوينات الاجتماعية المستقلة، كذلك بروز قوى سياسية نشطة مثل :حزب الطليعة الاشتراكية، التيار الإسلامي، التنظيمات اليسارية المتطرفة، الحركة البربرية، وظهور معارضة مكّثفة وهذا حسب حقائق التاريخ، وهنا يبرز الثنائي"سعدي "رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، و"آيت أحمد "

[33]سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 53

رئيس جبهة القوى الاشتراكية، كما ظهرت تنظيمات اجتماعية مستقلة كالاتحادات المهنية : مست الأطباء، الطلبة والصحفيين، اتجهت هذه الجماعات لتنظيمات مستقلة عن الجبهة.

المطلب الثالث :الإصلاحات الدستورية وإقرار التعددية (دستور 1989 م)

بالرجوع إلى التحليل النسقي ل" دفيد إيستون "التي نظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام" نسق "سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذاً وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات، هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، بيولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثًا وتأثيرات يتطلّب من أعضاء النسق الاستجابة لها سنحاول إسقاط هذا النسق على المعطيات السابقة، يتبين لنا أثناء صناعته للقرارات، عادةً ما يتأثر بما يطرأ "Political System"أن الجهاز السياسي عليه من ضغوطات مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية، حيث يتلّقى تلك الضغوطات ويحاول إيجاد قرارات وسياسات للتأثيرعليها وإخضاعها لمصالحه وأهدافه بما يمكنه من مواجهة كلّ التحديات والتعامل معها بدقة وفاعلية وكفاءة حتى تضمن بقائه واستقراره ومن ثم استمراريتها[34]

لقد واجه النظام السياسي الجزائري الذي يستند على معادلة الحزب- الدولة -الجيش في نهاية الثمانينيات العديد من الضغوطات شكلت مدخلات للبيئتين:

[34] غسان سلامة معد، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995) ص 298.

- البيئة الداخلية :تمثلت في أحداث أكتوبر 1988 م وما حملته من مطالب من مختلف الفئات الشعبية والذين عبروا عن مطالبهم بأعمال الشغب مستهدفين أماكن ومقرات ترمز للدولة والحزب.
- البيئة الخارجية :تمثلت في السقوط المتوالي للأنظمة الشمولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لقد شكلت هذه المدخلات ضغوطات على النظام السياسي، بحيث أصبح هذا الأخير يبحث لها عن مخرجات محاولاً التأثير عليها وإخضاعها لمصالحه بما يضمن استقراره واستمراره، تجسد ذلك في الإصلاح الدستوري 1989 م وما تضمنه من تعديلات وإجراءات دستورية وقانونية التي من خلال عرضها سيتم تأكيد أو نفي حقيقة مهمة ألا وهي[35] :

إما أن النظام السياسي الجزائري الذي شرع في انفتاح ديمقراطي منذ سنة 1989 م، بإصلاحات سياسية واقتصادية مقررة دستوريا، أراد تجديد حكمه وإعطاء نفسه حلة جديدة مع بعض التحسينات الدستورية كمنهج للترقيع السياسي أي إعادة ترتيب بيئته الداخلية؛ أو أن النظام السياسي أراد فعلاً الاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي بجميع متطّلباته السياسية والاقتصادية، وتأكيدا لذلك أو نفيه سيتم البحث في اتجاه النظام السياسي والسلطة العائدة نحو ترسيخ هذا الانفتاح الديمقراطي. لكن قبل هذا يجب إبراز أهم مخرجات أحداث أكتوبر 1988 م التي ساهمت في تعديل المشهد

[35] محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره ص 153

السياسي، حيث عرفت الجزائر مسارا جديدا في نظامها السياسي انتقل بموجبه من الممارسة الأحادية والتوجه الاشتراكي المكرسين دستوريا إلى مسار آخر يختلف تماما لما كان سائدا قبل التحول الديمقراطي،" فقد جاء هذا الدستور بنظام جديد مختلف من حيث المنطلق النظري، والفلسفي في النظام السابق ما دام يأخذ الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وبالليبرالية كمنهج اقتصادي، واعترف بحقوق لم تنص عليها الدساتير سابقا خاصة حق الإضراب وحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، فقد تضمن 167 مادة قسمت على أربعة أبواب تعلّقت بتنظيم السلطة، المراقبة، المؤسسات الدستورية ومراجعة الدستور[36]."

الباب الأول : اشتمل على عشرة مواد جاء فيها تحديد المبادئ التي تحكم تأسيس الجمعيات ذات التنظيم السياسي و تنظيم عملها.

الباب الثاني : اشتمل على المواد من 11 إلى 20 خصت بالأحكام الشكلية الخاصة بشروط وكيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي.

الباب الثالث : اشتمل على المواد من 21 إلى 30 بـّينت الأحكام المالية الخاصة بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

الباب الرابع :احتوى الأحكام الجزائية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون

لقد نقل دستور 23 فيفري 1989 م المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة جديدة

---

[36]ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)ص 71

من حيث المبنى والفحوى، برزت من خلال ما تضمنه من انفتاح سياسي مقترن بإصلاح اقتصادي وهذا ما تطلب ضرورة التغير في طبيعة النظام السياسي القائم من الأحادية إلى التعددية ومن الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الحر.

رغم أن الدستور تبّنى أحكاما سابقةً من دستور 1976 م متعّلقة بثوابت الدولة الجزائرية، إلا أّنه ما استجد فيه هي مسألة تنظيم السلطات وتوزيعها، ومبدأ الفصل بينها، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، إنشاء المجلس الدستوري الذي أوكلت له مهمة الرقابة على مدى دستورية القوانين والتشريعات وحق التنظيمات والمؤسسات القائمة

أهم ما جاء به دستور 23 فيفري1989 .[37]

-إلغاء مصطلح الاشتراكية، حيث أصبحت المادة 01 تُشير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فقط.

- يصّنف دستور 1989 م في خانة دساتير القوانين، يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخّلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية، فهو يخالف الدساتير السابقة التي صّنفت في خانة دساتير البرامج كونها تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية، وأهمية بناء حزب طلائعي.

[37] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 251-253

– التأكيد على ثوابت الجزائر الأساسية في المواد 01 و 02 و 03 وهي الطابع الجمهوري، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، إلى جانب المبادئ التي لا يقبل المساس بها والمتعلقة ب :الشعب" مصدر كلّ سلطة"، المادة : 06 "يمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات"، وكذلك" عن طريق الاستفتاء بواسطة المنتخبين حسب المادة 07

– خصص دستور 1989 م فصلاً مركزيا هاما للحقوق والحريات، لأنّه يتحدث عن ضمانات واعترافات هي جوهر الديمقراطية ذاتها، نص على" الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة "في المادة 31 ، كما نادت المادة 35 منه" بحرية المعتقد وحرية الرأي"، و"حرية الإبداع الفنّي والعلمي"في المادة 36 "حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات"في المادة 39، أي بداية فصل المجتمع المدني عن الدولة، كما نسجل عدم اعتراف دستور 1989 م بالحق في الإعلام، لكن تم تدارك ذلك فيما بعد خلال إصدار قانون الإعلام في 03 أفريل 1990 م[38].

–أهم مادة تبقى دون شك المادة 40 والتي جسدت الاعتراف بالتعددية السياسية بعد أن كانت المادة 94 من دستور تنص على نظام الحزب الواحد، فقد نصت المادة 40 على أن: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به "، لكن كان لابد من إيجاد الإطارالقانوني الذي من شأنه تنظيم هذا الحق الجديد، تجسد فعليا في القانون الخاص89

---

[38]عمر مرزوقي ،"حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 م-2004م مرجع سبق ذكره ص 19

11بالجمعيات على: "الجمعيات تهدف إلى جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا، وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية " ونصت المادة 03 منه على" يجب أن تساهم كلّ جمعية سياسية من خلال أهدافها في حماية شكل الدولة الجمهوري، وحريات المواطن الأساسية واحترام التنظيم الديمقراطي "أما المادة 10 فقد نصت على وجوب تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطية، كما رفع دستور 1989 م هيمنة السلطة على النقابة، وجعل الحق النقابي لجميع المواطنين، وسمح بحق الإضراب على أن يكون محدد في إطار قانوني، وأن لا يمس ميادين الدفاع والأمن والأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع في المادة 53 ، بالإضافة إلى هذه الحقوق نجد أيضا حق التعليم، الحق في الرعاية الصحية، الحق في العمل (المواد50 –52) وينص الدستور في مادته 34 على قمع القانون لجميع المخالفات التي ترتكب ضد هذه الحقوق والحريات ، كما حدد الدستور دور الجيش وحصره في الدفاع الوطني والحفاظ على استقلال التراب الوطني ووحدته، تجسد هذا الطرح من الناحية العلمية بانسحاب الجيش من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 04 مارس 1989 م، وجاء بعد ذلك قانون الجمعيات السياسية ليؤكد من خلال المادة" : 09 عدم جواز إنخراط أعضاء الجيش وموظفي مصالح الأمن في أي جمعية ذات طابع سياسي"، يلاحظ ملاحظة أن انسحاب الجيش كان شكلي فقط، وإلا كيف يمكننا أن نُفسر وجود عدد كبير من العسكريين في الممارسة السياسية، كما هو

الحال بالنسبة ل :قاصدي مرباح (رئيس الحكومة)، مولود حمروش(رئيس الحكومة)، العربي بلخير (وزير الداخلية) الخاص ؟[39].

كما تضمن الدستور في مواده مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية، القضائية وذلك بهدف تنظيمها وتجّنب تداخلها عملاً بمبدأ (سلطة توقف سلطة) جاء مبدأ الفصل بين السلطات حّتى لا تستغل سلطة على حساب سلطة أخرى وحّتى لا تستغل أية سلطة. لقد نظم دستور 1989 م السلطات حيث بدأ بالسلطة التنفيذية ثم التشريعية وأخيرا القضائية، هذا من الناحية الشكلية، وكانت الأسبقية في التنظيم للسلطة التنفيذية نظرا لأهمية السلطة التنفيذية وثقل مسؤولياتها، عكس دستور 1976 م الذي استعمل تعبير السلطة ووزعها على ستة وظائف.

بالنسبة للسلطة التنفيذية (المواد من 67 إلى 91) فقد أصبحت ثنائية، حيث تم فتح المجال لرئيس الحكومة أن يكون مسؤولاً أمام البرلمان، وبذلك فرئيس الجمهورية لا يتحمل المسؤولية في حالة فشل الحكومة، تعكس المادة 74 قوة السلطة التنفيذية، من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة منها" :تعيين رئيس الحكومة، كبار موظفي الدولة، الدفاع، الحق في حلّ المجلس الشعبي الوطني وإجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها " في المادة 120 ، ويعين ثلثي أعضاء المجلس الدستوري، ويترأس المجلس الأعلى للقضاء. فيما يخص رئيس الحكومة فصلاحياته محددة في المادة 81 يختار أعضاء

[39]سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 55

حكومته، يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات، مسؤول مباشرة أمام البرلمان والذي بإمكانه سحب الثقة من الحكومة، وتنص المادة 71 على" وجوب استقالة الحكومة في حالة عدم موافقة البرلمان على البرنامج، ويقدم رئيسها تقرير سنوي للبرلمان[40]"

السلطة التشريعية (المواد من 92 إلى 128)خولت لها إعداد القوانين، ومناقشتها، والتصويت عليها، والرقابة على أعمال الحكومة، بالرغم من الصلاحيات الممنوحة لها، فإّنها تبقى غير مستقلة وغير كافية نظرا لأهمية السلطة التنفيذية الممثلة في شخص رئيس الجمهورية، في هذا الإطار يرى" عمار بوحوش..." :"كان من المفروض أن تنصب الإصلاحات السياسية في الجزائر على تقوية السلطة التشريعية التي تمثل إرادة الشعب، وتمكينها من ممارسة الرقابة والتقييم والمحاسبة على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين."

فيما يخص السلطة القضائية (المواد من 129 إلى 148) لقد أصبحت مستقلة بموجب المادة 129 ، بعد أن كانت أداة للدفاع عن المنهج الاشتراكي، لا تخضع إلا للقانون، دون أن تتحيز لأي طرف أو اّتجاه سياسي، وتكريس هذا في القانون الصادر ب 12 ديسمبر 1989 (المتضمن القانون الاساسي للقضاء وكلف القضاء حسبالمادة – 130 21)قانون89 بحماية وضمان الحريات والحقوق الأساسية، كما تم إنشاء مجلس أعلى للقضاء برئاسة رئيس الجمهورية، (المادة 145)، يشرف هذا الأخير على القضاة، وتغيرت طرق تسيير، رغم القضاء، فأصبحت تعتمد على مبادئ الشرعية والمساواة مثلما جاء في المادة131

---

[40] غسان سلامة معد، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995) الصفحة 298

هذه الإصلاحات السياسية المجسدة في دستور 1989م إلا أّنه يمكننا وضع بعض الملاحظات[41]:

1-دستور 1989 م كان بمثابة قرار سياسي، لأّنه جاء من فوق، لم تتم استشارة الشعب في صياغة المشروع النهائي، على الأقل عرضه على أهل الاختصاص، وهذا ما يطرح فكرة أ ن الدستور يخدم مصالح جهة معينة ولا يخدم مصلحة الشعب والديمقراطية.

2-لم يأخذ وضع الدستور عامل الزمن، بل تم وضعه في زمن قياسي، رغم أّنه كان يحمل قطيعة من النظام السابق ويقودنا هذا إلى احتمالات:

الأول: الدستور كان معدا من قبل وكان في انتظار الوقت المناسب حّتى يظهر، وهذا يفسر حدوث انتفاضة أكتوبر 1988م"هي قرار سياسي لخدمة الجناح الإصلاح وتحقيق أهدافه."

الثاني :الدستور يعكس تسرع واضعيه وهذا بسبب تراكم وتسارع الأحداث وهذا ما تسبب في فوضوية وارتجالية التغيير، وسبب الثغرات القانونية أبرزها المأزق الدستوري واستقالة الرئيس" بن جديد "في1992

الثالث :منح دستور 1989 م صلاحيات واسعة جدا للسلطة التنفيذية من خلال شخص رئيس الجمهورية، وهذا ما لا يسمح ويتنافى مع التوازن بين السلطات وبالتالي لا يسمح بتجسيد الديمقراطية، كما أن حلّ البرلمان المنتخب من طرف الشعب يعد خرقًا لمبادئ

---

[41] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 251-253

الديمقراطية وتناقضا مع مبدأ سيادة الشعب، ويعتبر عنصر بسبب عدم الاستقرارالسياسي، بالإضافة إلى ترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء وتدخله في تعيين أعضاء المجلس الدستوري يعكس لنا تأثير السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وهذا عكس مبدأ الفصل مابين السلطات.

الرابع :ينبغي أن يتم سلطة تعيين الموظفين بعيدا عن أية اعتبارات حزبية وهذا لتفادي، عدم الاستقرار داخل الإدارة، وإقصاء إطارات صالحة، ولهذا يجب وضع مقاييس قانونية وهذا من أجل استقرار الدولة[42].

المطلب الرابع :الإصلاحات الاقتصادية والإدارية

أولاً :الإصلاحات الاقتصادية: نظرا لصعوبة الظروف المحيطة بالاقتصاد الوطني منذ منتصف الثمانينيات والتي كان سببها الأزمة الاقتصادية والأزمة الداخلية، لهذا لم تستطع المؤسسات الخاضعة للتخطيط المركزي والسياسة الاجتماعية أن تصمد في وجه الأزمة الاقتصادية الحادة ونتائجها الوخيمة، لذا كان لابد من القيام بإصلاحات عميقة تخص مراجعة القواعد المسيرة للاقتصاد،وإتّباع معايير القياس العالمية، حيث كانت تهدف هذه الإصلاحات إلى ضمان انتقال الاقتصاد من التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، يمكن

[42]سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 65

أن نلخص مجمل الإصلاحات الاقتصادية التي أخذت بها الجزائر منذ بداية الثمانينيات في:[43]

لقد ركزت الإصلاحات الاقتصادية في البداية على إصلاح المؤسسات، حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات ودعمها من طرف الخزينة، حيث تم إصدار قانون 1988 م يقضي باستقلالية المؤسسات، والذي كان يرمي إلى إبعاد الدولة عن تسييرها المركزي للمؤسسات، حيث تم إيجاد أدوات قانونية تمكنت بموجبها الاعتماد على مبدأ التجارية وفقًا لقواعد السوق، وتم وضع صناديق المساهمة كوسيط بين المؤسسات الاقتصادية والدولة، عددها ثمانية صناديق، هي بمثابة العون الائتماني للدولة، تسير باسمها حقيبة الأسهم الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية العامة مقابل تحرير رأسمالها، وأصبح بذلك تنظيم المؤسسات الاقتصادية على شكل هرم يتكون من ثلاث مستويات :المؤسسات، صناديق المساهمة،المجلس الوطني للتخطيط.

وأيضا لقد تم تحرير التجارة الخارجية بموجب قانون 19 جويلية 1988 م من أجل إدماج الإنتاج الوطني داخل المنافسة الخارجية، وهذا ما سمح للمؤسسات الاقتصادية القيام بعملية الاستيراد والتصدير، وسمح هذا القانون للمؤسسات الأجنبية بطلبها من البنك المركزي رخصة من أجل تصدير إنتاجها للجزائر[44].

---

[43] بلغيث عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 191

[44] ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)ص 71

10المؤرخ في 14 أفريل 1990 م الخاص بالنقد والقرض فتح – كما أن قانون90

أبواب الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يوفر فرص العمل، نفس الشيء بالنسبة لقانون المحروقات الصادر في 02 ديسمبر 1991 م، من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة نجد معاملة المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص على قدم المساواة، كما تم تحرير الأسعار تدريجيا وتنظيم السوق وجعله خاضعا للمنافسة.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فلقد عانى كثيرا من تدهور الإنتاج الفلاحي خلال عقدين من الزمن وهذا ما فرض ضرورة إصلاحه وإدماجه ضمن اقتصاد السوق وتم هذا على مرحلتين:

المرحلة الأولى :تمثلت في قانون 08 ديسمبر 1987 م الخاص بالمستثمرات الفلاحية، حيث دعا هذا الأخير إلى تجميع الإنتاج وتحقيق مردودية أفضل في ظلّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية من جهة والتبعية الغذائية للخارج من جهة أخرى.

المرحلة الثانية :من خلال قانون 18 نوفمبر 1990 م الخاص بالتوجيه العقاري، ألغي بموجبه مرسوم الثورة الزراعية.

ثانيا :الإصلاحات الإدارية: لقد عانت الإدارة الجزائرية من مشاكل عويصة ومن تبعية كبلتها عقود من الزمن، حيث جعلتها إدارة جامدة وهذا بسبب ما خلّفه الاستعمار الفرنسي من دمار، وهذا ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد، فعوضا أن يكون الجهاز الإداري طرفًا فاعلاً في التغيير والتنمية السياسية، أصبح في يد

نخبة بيروقراطية همها الوحيد تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، هذا بالطبع ما انعكس سلبا على مسار التحول السياسي[45].

فنتيجةً للوضع الذي آلت إليه البيروقراطية الإدارية الجزائرية، فلقد حاولت الدولة جاهدةً إحداث تغييرات عميقة في نمط التسيير الإداري وهذا حّتى تواكب شبرا بشبر السياسات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وحّتى تكون الإدارة عاملاً مساعدا على تحقيق التنمية السياسية ، لا عاملاً مثبطًا، وضع لنا دستور 1989 م أهم الأسس التي قام عليها النظام الإداري الجزائري تمثلت في اللامركزية الإدارية، ومبدأ الانتخاب لتمثيل الإرادة الشعبية، فطبقًا للمادة 16 من الدستور يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، حيث يساهم المواطنين في تسيير الشؤون العامة، وهذا معناه تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي الإداري والجهات المحلية، حيث يعتبر الانتخاب عنصر هام جدا في تسيير المجالس المحلية، لأّنه لا يمكننا التكّلم عن اللامركزية والديمقراطية في ظلّ غياب انتخابات حرة نزيهة، فالمجلس المنتخب هو إطار يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب في نفس الوقت عمل السلطات العمومية وحّتى تجسد الدولة قاعدة اللامركزية الإدارية قام النظام السياسي القائم بتدعيم الإصلاح الإداري، والذي أقره دستور 1989 م بجملة من القوانين وهذا من أجل تحقيق إدارة محلية قادرة على مواجهة التحديات الجديدة[46].

---

[45] محمد حليم ليمام، مرجع سبق ذكره ص 153

[46] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 254

انطلاقًا من الاضطلاع على الإصلاحات المتعلّقة بالنظام الإداري المحلي (قانون البلدية والمحلية) نستشف أن المشرع قد حاول تفادي سلبيات النظام الإداري السابق، واستبداله بنمط جديد يتماشى والتغيرات السياسية القائمة آنذاك، لكن ما ينتقد عليه في هذه الإصلاحات أن المشرع لم يراعي المبادئ التنظيمية المطلوبة في النظام الجديد الهادف للديمقراطية، بحيث لم يمنح للمجالس المنتخبة الصلاحيات اللازمة لتأدية وظيفتها، فعلى الرغم من محاولة النظام تحقيق التنسيق بين التعددية السياسية وبين العمل الإداري والمتمثل في الإصلاح الإداري اللامركزي تبقى عقبة أمام المجلس المحلي المنتخب وهذا ما يؤثّر سلبا على مسار التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

بالإضافة إلى أن الإصلاحات الإدارية لم تراعي ضرورة التغير الهيكلي والوظيفي للهيئات المحلية، بما يتماشى مع التغيرات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى عدم إرجاع ثقة المواطن في الإدارة، وأيضا نجد أن الإصلاح الإداري غيب عنصر الثقافة الإدارية القائمة على احترام العلاقات الإنسانية داخل الإدارة، مع مراعاة عامل بيئي مساعد على إقامة إدارة فعالة تخدم التنمية السياسية .

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الإصلاحات التي أقرها النظام السياسي محاولةً منه لاستعادة الشرعية، ابتداء من إقراره التعددية في دستور 1989 م الذي اعتبر بمثابة حجر الأساس الذي انطلقت منه باقي الإصلاحات المتتالية، كما حاولنا دراسة نتائج الانتخابات وفحص نسب المشاركة السياسية في الفترة الممتدة من 1989 م 2004 مالتي تعرضنا فيها إلى نسب متفاوتة بين مشاركة مرتفعة ومتوسطة وعزوف وانقطاع عن الانتخابات، حيث أثبتت الدراسة بأن المواطن الجزائري أصبح على يقين أن صوته ليس له فاعلية، وبالتالي فهو لا يساهم في المشاركة باتخاذ القرار، ثم تطرقنا إلى دور المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية حيث توصلنا في دراستنا أن المشاركة السياسية هي إحدى غايات التنمية السياسية، حيث تُعتبر المشاركة السياسية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، وهذا ما أثبته الواقع وخاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وما انجر عنه من أزمات خطيرة أهمها توقيف المسار الديمقراطي وعرقلة سير التنمية السياسية، ثم دور المجتمع المدني في تحقيق التنميةالسياسية، حيث أصبح شريكًا أساسيا في تحقيق التنمية، خصوصا بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على توفير الاحتياجات اللازمة للمواطن، بحيث كلّما كان المجتمع المدني ناجحا كلّما أصبح دوره كبير وأكثر فعالية وذا تأثير كبير على التنمية السياسية.[47]

[47]عمر مرزوقي ،"حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989 م-2004م مرجع سبق ذكره ص 78

المبحث الثالث: واقع التحول السياسي في الجزائر بعد أحداث 2011

المطلب الأول: احتجاجات يناير 2011 في الجزائر [48]

انطلقت هذه الاحتجاجات تزامنا مع احتفالات العام الجديد في العالم 2010 ماعدا تونس التي كانت تعيش ثورة ضد نظام زين العابدين، كان شباب الجزائر في كثير من المدن يتجمهرون في الشوارع ويستهدفون مصالح حكومية وخاصةتعبيرا عن رفضهم وعائلاتهم لارتفاع سعر المواد الاستهلاكية فيما عرف بثورة السكر والزيت، وتراكم مشاكل اجتماعية، أدت إلى اشتباكات مع عناصر الأمن والدرك في العاصمة بعدها تطور الوضع ليشمل ولايات أخرى شرقا وغربا، تطور الحراك من مطالب إجتماعية وإقتصادية إلى مطالب سياسية وصعدت الأحزاب والسياسية والمعارضة والشباب الجزائري هذه الاحتجاجات التي بلغت ذروتها يوم 12 فبراير 2011 بخروج 5000 طالب جامعي إلى الشوارع للمطالبة باصلاحات سياسية واقتصادية، جاء على إثرها الوعد الرئاسي باصلاحات دستورية وسياسية ودعم الحكومة للمواد الغذائية، اتسعت دائرة الاحتجاجات لكافة القطاعات في الدولة: تعليم، حرس بلدي،طلبة جامعة... واستمرت الاحتجاجات إلى يوم 15 أفريل 2011 حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بخطاب موجه إلى الشعب قال فيه أنه سيطلب من البرلمان القيام باصلاحات سياسية.تمثلت أساسا

---

[48] غسان سلامة معد، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1995) ص 296

في القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، قانون الأحزاب، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الإعلام، قانون الجمعيات.[49]

المطلب الثاني: التعديل الدستوري الجديد 2016

مع موجة الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية وتصاعد الاحتجاجات الشعبية في الشارع الجزائري بداية سنة 2011، ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل من نفس السنة خطابا شعبيا أعلن فيه عزمه القيام بجملة اصلاحات سياسية على رأسها التعديل الدستوري، وبالتالي فإن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري الذي قرر الرئيس انجازه يندرج في إطار مواصلة مسار الاصلاحات السياسية ويهدف إلى ملائمة القانون الأسمى للبلاد مع المتطلبات الدستورية والسياسية التي أفرزها التطور السريع لمجتمعنا والتحولات العميقة الجارية اقليميا ودوليا، وقد اعتمد على إشراك كافة القوى السياسية والمدنية من خلال تشكيل لجنة خاصة سنة 2011 ترأسها عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة تدرس كافة نقاط مواد الدستور ، وقد مرت هذه اللجنة في عملها بمراحل متعددة إلى غاية سنة 2013 من أجل استخراج مسودة قدمت لرئيس الحكومة عبد المالك سلال، فوضع الملف في حالة جمود مع اقتراب موعد

الانتخابات الرئاسية سنة 2014.

---

[49] سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية،الطبعة 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 55

بعدها أستأنف مسار التعديل بعد تجديد انتخاب رئيس الجمهورية بانطلاق جولة جديدة من المشاورات لتقديم مسودة جديدة. أكد الأستاذ محمد فادن أن التعديل الدستوري سيكون جوهريا وعميقا يفوق تعديلات 1996. حتى يأسس لجمهورية ثانية أو جديدة، مما يتطلب نظام مبني على الفصل المرن بين السلطات وتوطيد استقلالية القاء وحماية الحريات، وتعزيزدور البرلمان ومكانة المعارضة وتعزيز قواعد الديمقراطية والتعددية، التداول الديمقراطي على السلطة وحماية الإقتصاد الوطني وحرية الصحافة بالإضافة إلى تحديد الولاية الرئاسية ب05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.مسار هذا التعديل شهدشد وجذب بين السلطة والمعارضة مما أدى إلى تأخير إعتماد الدستور الجديد وتجسيده نظرا لتغييب الحصول على الموافقة الأغلبية البرلمانية ابتداءا ثم الموافقة الشعبية في مرحلة ثانية من خلال استفتاء شعبي في مدة لا تتعدى 50 يوم من تاريخ الاستفتاءالبرلماني.[50]

وفق مسار التعارض بين السلطة والمعارضة تأخر اعتماد الدستور إلى غاية 07 فبراير 2016 عن طريق الموافقة البرلمانية فقط، وتميز دستور الانتقال إلى الدولة المدنية حسب وصف الأوساط السياسية والإعلامية بادخال العديد من التعديلات خاصة ما يتعلق بديباجة الدستور التي أضيفت لها فقرات جديدة خاصة بالمصالحة الوطنية وتكريس خيارات الشعب الجزائري إضافة إلى تعديل 74 مادة من مجموع 182 مادة يتضمنها دستور

[50] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره ص 253

1996، كما حملت الوثيقة 23 مادة أخرى بصيغة مكرر، وأدرجت 04 مواد جديدة تماما زيادة على الإعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية رسمية وقد مست التعديلات المحاور الأساسية الأربعة من الدستور: الديباجة– المبادئ العامة التي تحكم المجتمع ولاسيما حقوق وحريات المواطن– تنظيم السلطات– الرقابة الدستورية.

غير أن الدستور الجديد لم يغير شيئا في نظام الحكم زيادة على ذلك فقد مست التعديلات مهام البرلمان الذي تدعم بصلاحيات جديدة في علاقته بالجهاز التنفيذي، حيث تم توسع صلاحيات مجلس الأمة الذي تحصل على حق إقتراح القوانين والتعديل بعدما كان يملك فقط صلاحية الموافقة على القوانين أو رفضها دون حق التعديل أو الإقتراح. [51]

وفي الأخير نجد أن الاحتجاجات لم تستمر أولها أن الجزائر شهدت ربيع عربي في 1988 والعشرية السوداء التي صارت مصدر رعب للشعب الجزائري، والثاني أن الاصلاحات التي قام بها النظام ساهمت في امتصاص غضب الشعب، وثالثها أن الجزائر دولة غنية بالنفط الذي ساهم في تسهيل الاصلاحات من خلال تقديد إغراءات للمحتجين

---

[51] ناجي عبد النور ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)ص 71

الخاتمة

الخاتمة

السياسة مفهوم لا يمكن استيراده أو تصديره جملة، بل ينبغي تحليلها، وتحويلها وتفعيلها لتتلاءم مع المعطيات المحلية، فهي ليست مفهوما جاهزا يمكن تطبيقه على أي واقع، أو قضية يمكن الاتفاق حولها وتحديد عناصرها، السياسة ما هي إلا نتاج تراكم تاريخي وثقافي له قيمة ونظرته الخاصة، فالسياسة ليست أمر حتمي أو مثالي، ولهذا فمن الشروط التحول السياسي ضرورة قيام ثقافة سياسية لدى السلطة والمعارضة واقترانها بمشاركة السياسة الفعالة وانتشار الصحافة والإعلام ....الخ.

لقد شكلت عملية التحول السياسي في الجزائر جدلا واسعا بين الدارسين والمهتمين بالشؤون الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بنجاح العملية أم لا، خاصة وأن العملية اعترضتها الكثير من العقبات، والسبب الحقيقي لتعثر التجربة هو الاستجابة لمتغيرات والمتطلبات خارجية، وإهمال العمل الداخلي، ولهذا السبب ظلت المشاكل الداخلية بدون حلول وهذا ما أدى إلى أزمة حادة، ودفع بالجزائريين للخروج إلى الشارع للتعبير عن استيائهم وغضبهم الشديد اتجاه النظام والنخبة الحاكمة آنذاك التي كانت تحتكر الحكم وتهمش بقية الشرائح المجتمع وتغيب دورها وبالتالي عدم بلورة مجتمع مدني حقيقي ليساهم في طرح فكرة الديمقراطية، ويتبناه لتجسيد عملية التنمية السياسية، لقد تمت ترجمة المطالب الاجتماعية التي رددتها الانتفاضة الشعبية إلى مخرجات سياسية تمثلت في إقرار مبدأ الديمقراطية والتعددية الحزبية التي كرسها دستور 23 فيفري 1989م وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر بـــ: 05 جويلية 1989م،حيث تكشف القراءة السياسية لهذا القانون الطابع الإستعجالي إصدار قانون يحدد مصير البلاد والشعب دون مراعاة الظروف السياسية والموضوعية ولضبط سلوك وممارسة الحزبية من جهة، ومن جهة أخرى التسهيلات بشأن تأسيس الأحزاب السياسية (يكفي تقدم 15 مواطنا بطلب ترخيص تأسيس حزب) حتى أصبحت الساحة السياسية تضم 52 حزبا سياسيا في الجزائر خضعت إلى مرحلتين لا تزال انتقالية وذلك يرجع لسببين رئيسيين هما:

1-إنها نشئت وتطورت في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني مما جعلها تتعرض لهزات عنيفة غيرت مجرى الأمور.

2- السلطة لا تزال متمسك بالأغلبية رغم أنها تتحول من حزب لآخر في ظل الوعاء المرتبط بالقرار الرسمي.

الخاتمة

3- مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بشكل كبير بخطة لقاء الجميع السلطة والأحزاب ،لأن لعبة النظام متمثلة في التواري خلف الأحزاب وتوظيفهم في الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة لم تعد تنفع، بل صارت تضر وتزيد من سلبيتها على الدولة والمجتمع، وختاما يمكننا القول أن التحولات السياسية والاقتصادية والديمقراطية في الجزائر أثرت بشكل كبير على مسار التنمية السياسية وذلك من خلال عوامل ومتغيرات سياسية تمثلت في: المشاركة السياسية، الشرعية السياسية، الاستقرار السياسي، العنف السياسي والدور الخارجي، بحيث عرفت الجزائر تنمية أحادية ممثلتها سلطة حاكمة دون مشاركة الشعب فيها وهذا ما أدى إلى صراع بين النخبة الحاكمة باسم الشرعية الثورية وبين المجتمع، وهذا الصراع ولد حالات عنف سياسي خطيرة ثبطت من حركة التنمية السياسية في الجزائر كما أن السلطة السياسية والأحزاب السياسية امتازوا بثقافة التعصب ورفض الحوار وعدم احترام أراء الآخرين، وهذا ما أثر سلبا على التجربة الديمقراطية والتنمية السياسية، فضلا عن مظاهر الفساد السياسي على مستوى الطبقة الحاكمة والمحكومة، فجميع هذه العوامل شكلت حلقة من المتغيرات التي تحكمت في مسار التنمية السياسية.

وفي الأخير نرى أن مستقبل التحول السياسي في الجزائر رهين بالحد من ظاهرة العنف والتحكم في موازين الاستقرار السياسي حتى تأسست قاعدة راسخة تبني عليها عملية التحول السياسي وتعد سبيلا لنجاح العملية التنموية السياسية.

قائمة

المراجع والمصادر

الفهرس

الفهرس

مقدمة...ا

الفصل الأول: الإطار النظري للتحول السياسي 1

المبحث الأول : مفهوم التحول السياسي 2

المطلب الأول: تعريف التحول السياسي 2

المطلب الثاني:عوامل التحول السياسي 7

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي.......................9

المطلب الأول: تحول السياسي ومفاهيم التغيير الاجتماعي 9

المطلب الثاني: علاقة التحول السياسي بالإصلاح السياسي 15

الفصل الثاني: معالم التحول السياسي في الجزائر منذ 1989 23

المبحث الأول : عوامل التحول السياسي في الجزائر 24

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول السياسي في الجزائر...................24

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول السياسي في الجزائر 35

المبحث الثاني: آليات ومظاهر التحول السياسي... 38

المطلب الأول : أحداث أكتوبر 1989م.....................................39

المطلب الثاني: انعكاسات أحداث أكتوبر على النظام السياسي في الجزائر.......43

المطلب الثالث: الإصلاحات الدستورية وإقرار التعددية دستور 1989..........48

المطلب الرابع : إصلاحات الاقتصادية والإدارية 57

المبحث الثالث: واقع التحول السياسي في الجزائر بعد أحدث 2011 م.........63

المطلب الأول: احتجاجات يناير 2011 في الجزائر 63

المطلب الثاني: التعديل الدستوري الجديد 2016.............................64

الخاتمة..67

المراجع والمصادر...70

الفهرس...85